تكملة «الملل والنّحل»

للإمام الأجلّ تاج الدّين الشّهرَستانيّ

دراســة وتحقيق

فريد قطاط

باحث بمركز حوار الحضارات والأديان بسوسة

تونس 2016

تكملة «الملل والنّحل»

للإمام الأجلّ تاج الدّين الشّهرَستانيّ

دراسة وتحقيق

فريد قطاط

باحث بمركز حوار الحضارات والأديان بسوسة

تونس 2016

المقدّمة

أثارت شخصيّة الإمام الأجلّ السيّد تاج الدّين محمّد الشّهرَستانيّ (548/ 467هـ) منذ أيّام حياته جدلا واسعا في الأوساط العلميّة انعكست آثاره عبر ما نقرؤه اليوم في كتب التّاريخ والعقائد، والتّراجم والسّير، من مواقف متناقضة، يتّهمه البعض فيها بالإلحاد والانحياز إلى الفرق الضالّة، وعلى الأخصّ فرقة الشّيعة الإسماعيليّة الّتي كانت تتحصّن بقلعة أَلَموت بمدينة قزوين في إيران تحت إمرة الحسن بن محمّد الصباح (518/ 430هـ)،وفي مقابل هذه الموجة من الاتّهامات حاول آخرون تبرئة الشّهرستانيّ ممّا يُنسب إليه، ومن المفارقات أنّ الرّجل مشهود له لدى كلا الفئتين بكونه « وافر الفضل، كامل العقل، حسن الخطّ واللّفظ، لطيف المحاورة، خفيف المحاضرة، طيّب المعاشرة، علاّمة، فقيها، فيلسوفا، متكلّما ».

إنّنا إذن أمام شخصيّة فذّة، لكنّها مثيرة للجدل على كلّ صعيد، وإنّ ما يُلاحظ في هذا المضمار هو أنّ أيّا من الفريقين لم يتمكّن من الانتصار لرأيه، إمّا بإثبات اتّجاه الشّهرستانيّ إلى الإلحاد وميله إلى أهل القلاع من الإسماعيليّة أو تنزيهه عن كلّ ذلك بالحجج القطعيّة والبراهين الجليّة، ممّا جعل هذه المعضلة تستمرّ إلى يوم النّاس هذا بلا حسم في هذا الاتّجاه أو ذلك .

ويمكن أن نزعم أنّ البحوث حول هذه المشكلة ستتّخذ نهجا جديدا بفضل اكتشاف الجزء النّاقص من كتاب «الملل والنّحل» في خزائن دار الكتب الوطنيّة بتونس ضمن نسخة خطّيّة نفيسة أكاد أجزم أنّه لا نظير

لها في العالم كلّه، باعتبار ما تتميّز به من خصائص لا تتوفّر في غيرها من مخطوطات الكتاب الموجودة في مكتبات العالم، وأهمّ هذه المميّزات المقدّمة الّتي قدّم بها الشّهرستانيّ كتابه، وهي محذوفة من جميع الطّبعات ولا أثر لها فيها، لكنّني قمت بإثباتها ضمن مباحث هذا التّحقيق .. وتشتمل مخطوطة دار الكتب الوطنيّة بتونس على القسم الّذي ترجمه الشّهرستانيّ عن الفارسيّة، وأدرجه في كتاب «الملل والنّحل» تحت عنوان «مقالة زرادشت في المبادئ» .. لكنّ النّسخة الّتي بين أيدينا انفردت بجزء ضائع من الكتاب، وقد اصطلحتُ على تسميته بـ«تكملة الملل والنّحل»، أو «تتمّة الملل والنّحل»، باعتباره ممّا ورد في آخر الكتاب، ولم تصل أيدي الباحثين من قبلي إلى هذه التّتمّة، ولا أشار إليها أيّ من المحقّقين المتضلّعين في تخصّص الملل والنّحل، والفرق والمذاهب، والعقائد والأديان، فكان لي بفضل الله وكرمه السَّبْق في تحقيق هذا الجزء، ونشره بين أيدي العلماء والفضلاء، والدّارسين والمحقّقين، وهو جزء يتميّز بإثبات أنّ الشّهرستانيّ سنّيّ : أشعريّ الأصول، شافعيّ الفروع، بمعنى أنّ عقيدته سنّيّة تُقدِّم ما يُقدِّمه أهل السّنّة من الصّحابة بحسب التّرتيب الجدير بكلّ واحد منهم، دون زيغ أو خروج عن نهج الصّدر الأوّل من علماء الأمّة، ممّا يجعل استمرار الجدل في خصوص هذه الشّخصيّة العلميّة بلا طائل .. فالشّهرستانيّ من خلال «تكملة الملل والنّحل» سنّي المذهب والاعتقاد والانتماء، لكنّه يتميّز بفكر متحرّر ونهج مستقلّ وموقف نقديّ، دونما طعن في أصول الدّين أو تجريح في عقائد المؤمنين .

وقد قسّمت عملي هذا إلى ثلاثة أقسام، هي :

*القسم الأوّل : في إبطال القول بتشيّع الشّهرستانيّ .

***القسم الثاني** : يتعلّق بتقديم النصّ المحقّق من "تكملة الملل والنّحل".

***القسم الثالث** : ملحق نشرتُ فيه الجزء الخاصّ بـ "تكملة الملل والنّحل" من النّسخة الخطّية .

وفي الختام أشكر الجليل جلّ جلاله على ما منّ به عليّ من فضل اكتشاف هذه الوثيقة الهامّة، وإخراجها محقّقة، راجيا أن يُفيد منها الباحثون بما ستفتحه من أفق جديد يمكن أن يغيّر مجرى البحوث الخاصّة بهذا الجانب من شخصيّة الإمام الشّهرستانيّ .

ولا يفوتني في خاتمة هذه المقدّمة تقديم شكري إلى دار الكتب الوطنيّة بتونس، وأخصّ إدارة قسم المخطوطات الّتي وفّرت لي ظروف عمل في كنف التّبجيل وحسن المعاملة، وهي خصال من شأنها أن تشجّع الباحثين والمحقّقين على مزيد الإقبال على التّحقيق والتّنقيب عن ذخائر التّراث ونفائس المخطوطات الّتي تعتبر إحدى مفاخر تونس .

فريد قطاط

تونس في 12 ربيع الأنور 1437 هجريّة

الموافق لـ 24 ديسمبر 2015 ميلاديّة

القسم الأوّل

في إبطال القول بتشيّع الشّهرَستانيّ

الجدل حول الاتّجاه المذهبيّ للشهرَستانيّ

يلخّص التّعريف الّذي قدّمه الباحث الإيرانيّ محمّد تقيّ دانش پژوه (Danesh Pajooh) لشخصيّة الشّهرستانيّ عمق الخلاف بين المؤرّخين ومصنّفي السّير والتّراجم في خصوص الميول العقديّة والاتّجاهات المذهبيّة للشّهرستانيّ، ولم يصل الباحثون إلى حلّ لهذه المشكلة الّتي رافقت الرّجل منذ أيّام حياته، واستمرّت عبر مراحل التّاريخ إلى العصر الحاضر .

فالشّهرستانيّ « تاج الدّين، لسان الملوك، حجّة الحقّ، أبو الفتح محمّد بن أبي القاسم عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشّهرستانيّ (467 / 548 هـ)، علاّمة، متكلّم أشعريّ، فقيه فيلسوف، باطنيّ شيعيّ، إمام، حكيم مشهور، كان يُطلق عليه « الأفضل والفيلسوف، والإمام الأجلّ، السيّد تاج الدّين، شرف الإسلام ».[1]

إنّ الجمع بين نسبة الأشعريّة والانتماء إلى الباطنيّة من أتباع الشّيعة الإسماعيليّة الّذين كان يُطلق عليهم زمن الشّهرستانيّ مصطلح "أهل القلاع"، نسبة إلى قلعة "ألَموت" بزعامة حسن الصبّاح، أمر مثير للاستغراب والدّهشة، لكنّه يشير بكلّ تأكيد إلى حدّة الجدل الّذي تسبّب فيه الشّهرستانيّ

(1) دانش پژوه، محمّد تقي – داعي الدّعاة تاج الدّين شهرَستانه – نامهٔ استان قدس – / مجلّة رسالة القدس الرضوي –اردى بهشت وخرداد 1346 هجري شمسي – / 1967 م – عدد 26، 27 – ج 1، ص 71 .

نفسه لاتّخاذه نهجًا مستقلاً أثار حفيظة أتباع الفرق والمذاهب على اختلافها.

واستمرّ الخلاف بين القدامى على أشدّه دون أن يُحسم في أيّ من الاتّجاهات، حتّى انتقل إلى الباحثين المعاصرين، عربا وإيرانيّين، وأتراكا ومستشرقين، لا سيّما بعد

العثور على بعض ما كان مفقودا من آثاره، وخاصّة تفسيره الموسوم بـ "مفاتيح الأسرار ومصابيح الأبرار"[1] وترجمة "مجلس الشّهرستانيّ في خوارزم" من الفارسيّة إلى العربيّة.[2]

---

(1) صدر الجزء الأوّل من هذا التّفسير بتحقيق محمّد علي آذرشب سنة 1997 م ضمن منشورات مؤسّسة نشر التّراث المخطوط الإيرانيّة، ثمّ نُشر التّفسير بقسميه سنة 2008 م في إنتاج مشترك بين مؤسّسة التّراث المخطوط ومؤسّسة الدّراسات الإسماعيليّة في لندن، وجامعة طهران .

(2) مجلس الشّهرستانيّ في خوارزم، المعروف بـ «أمر وخلق» نشره سيّد محمّد رضا جلالي النّائيني سنة 1343 هجري شمسي / 1964 م ضمن كتابه «شرح حال وآثار حجّة الحقّ أبو الفتح محمّد بن عبد الكريم بن أحمد شهرستاني» تحت عنوان «مجلس مكتوب شهرستاني منعقد در خوارزم»، يعني : «المجلس المكتوب للشّهرستاني المنعقد في خوارزم»، ونشره محمّد علي آذرشب بعد أن ترجمه إلى العربيّة ضمن ملاحق تفسير «مفاتيح الأسرار ومصابيح الأبرار».
قال ظهير الدّين البيهقي في الصّفحة 142 من كتابه «تاريخ حكماء الإسلام» : «ورأيت له مجلسا مكتوبا عقده بخوارزم، فيه إشارة إلى أصول الحكمة، فتعجّبت منها» – حقّقه محمّد كرد علي – نشر المجمع العلمي العربي – مطبعة الترقّي – دمشق – ط 1 – 1365 هـ/ 1946 م .

مصدر القول بانحراف الشَهرَستانيّ عن مذهب أهل السنّة

ظهر القول بانحراف الشّهرستانيّ ونسبة الإلحاد في الاعتقاد إليه على لسان أبي محمّد محمود بن محمّد بن عبّاس بن أرسلان الخوارزمي (492 / 568 هـ) في تاريخ خوارزم، إذ قال في معرض حديثه عن الشّهرستانيّ : « دخل خوارزم، واتّخذ بها دارًا، وسكنها مدّة، ثمّ تحوّل إلى خراسان، وكان عالما حسنا، حسن الخطّ واللّفظ، لطيف المحاورة، خفيف المحاضرة، طيّب المعاشرة ..

ولولا تخبّطه في الاعتقاد، وميله إلى هذا الإلحاد، لكان هو الإمام، وكثيرا ما كنّا نتعجّب من وفور فضله، وكمال عقله، كيف مال إلى شيء لا أصل له، واختار أمرا لا دليل عليه، إلاّ لإعراضه عن نور الشّريعة، واشتغاله بظلمات الفلسفة، وقد كان بيننا محاورات ومفاوضات، فكان يبالغ في نصرة مذاهب الفلاسفة والذبّ عنهم، وقد حضرتُ عدّة مجالس من وعظه، فلم يكن فيها قال الله ولا قال رسول الله، صلّى الله عليه وسلّم، ولا جواب عن المسائل الشّرعيّة، والله أعلم بحاله ».[1]

ونقل ظهير الدّين البيهقيّ (499 / 565 هـ) كلاما شبيها بما سبق، في إشارة إلى عزوف الشّهرستانيّ عن آثار السّلف من الصّحابة والتّابعين، فذكر عند حديثه عن تفسير "مفاتيح الأسرار ومصابيح الأبرار" : « وكان يصنّف

(1) الحموي، ياقوت – معجم البلدان – دار صادر – بيروت – د. ت – ج 3، ص 377 .

تفسيرا، ويؤوّل الآيات على قوانين الشّريعة والحكمة وغيرها . فقلت له : هذا عدول عن الصّواب، لا يُفسَّر القرآن إلاّ بآثار السّلف من الصّحابة والتّابعين، والحكمة بمعزل عن تفسير القرآن وتأويله، خصوصا ما كُتب تأويله، ولا يجمع بين الشّريعة والحكمة أحسن ممّا جمعه الإمام الغزّالي رحمه الله، فامتلأ من ذلك غضبا ».[1]

وذكر الحافظ الذّهبيّ (673 / 748 هـ) رواية مختلفة عمّا سبق، فنسب إلى ابن أرسلان الخوارزميّ قوله : « سأله يومًا سائل، فقال : سائر العلماء يذكرون في مجالسهم المسائل الشرعيّة، ويجيبون عنها بقول أبي حنيفة والشّافعيّ، وأنت لا تفعل ذلك؟ !فقال : مَثَلي ومَثلُكم كمثَل بني إسرائيل، يأتيهم المنّ والسّلوى، فسألوا الثّوم والبصل »[2]، وصرّح الذّهبي في كتاب "العبر في خبر من غبر" بأنّ الشّهرستانيّ « اتُّهم بمذهب الباطنيّة »[3]، ثمّ أضاف في "سير أعلام النّبلاء" ما ذكره السّمعانيّ (506 / 562 هـ)[4] حول المجالس الّتي جمعته بالشّهرستانيّ، قال : «كتبتُ عنه بمرو، وحدّثني أنّه ولد سنة سبع وستّين وأربع مائة . ومات في شعبان سنة ثمان وأربعين وخمس مائة . ثمّ قال : غير أنّه كان متّهما بالميل إلى أهل القلاع والدّعوة إليهم، والنّصرة لطامّاتهم .

---

(1) البيهقي، ظهير الدّين – تاريخ حكماء الإسلام – ص 143 .

(2) الحافظ الذهبي، شمس الدّين – سير أعلام النّبلاء – تحقيق مشترك – خرّج أحاديثه وأشرف عليه شعيب الأرناؤوط ومحمّد نعيم العرقسوسي – مؤسّسة الرّسالة – بيروت – ج 20، ص 228 .

(3) الحافظ الذّهبي – العبر في خبر من غبر – حقّقه أبو هاجر محمّد السّعيد بن بسيوني زغلول – دار الكتب العلميّة – بيروت – ط 1 – 1405 هـ/ 1985 م – ج 3، ص 7 .

(4) السّمعاني : أبو سعد عبد الكريم السّمعاني، ولد سنة 506 هـ وتوفّي سنة 562 هـ . له مصنّفات كثيرة، من أهمّها: «الأنساب»، و«التّحبير في المعجم الكبير»، و«قواطع الأدلّة في أصول الفقه» .

وقال في التّحبير : هو من أهل شهرَستانه، كان إماما أصوليّا، عارفا بالأدب وبالعلوم المهجورة . قال : وهو متّهم بالإلحاد، غالٍ في التشيّع ».[1]

واستمرّ اتّهام الشّهرستانيّ بالإلحاد والانحراف عن جادّة الدّين القويم مع ابن حجر العسقلاني (773 / 852 هـ) الّذي استهلّ حديثه عنه بالقول: « محمّد بن عبد الكريم بن أحمد، أبو الفتح الشّهرستانيّ، صاحب كتاب "الملل والنّحل" .

قال ابن السّمعانيّ في "معجم شيوخه" : وكان متّهما بالميل إلى أهل القلاع - يعني الإسماعيليّة - والدّعوة إليهم، والنّصرة لضلالاتهم ».[2]

ولعلّ ما يجب الإقرار به إزاء تواتر الرّوايات الّتي نقلها أرباب السّير والتّراجم،هو أنّ مشكلة انحراف الشّهرستانيّ عن مذهب أهل السنّة ونزوعه إلى معتقدات الباطنيّة من القضايا الّتي كانت منتشرة بين الخاصّة والعامّة على السّواء، وأنّ في سيرة الشّهرستانيّ، وما خطّه في مصنّفاته ما يؤكّد علاقته بمذاهب الفلاسفة والاتّجاهات الباطنيّة الّتي عُرِف بها أهل القلاع من أتباع المذهب الشّيعيّ الإسماعيليّ .

وقد حاول تاج الدّين السّبكي (727 / 771 هـ) الدّفاع عن الشّهرستانيّ بنفي ما نقل عن ابن السّمعاني، ومهّد دفاعه هذا بالإشادة بالشّهرستانيّ، وبيان فضل كتابه "الملل والنّحل" على سائر الكتب الّتي دُوّنت في هذا التخصّص، وأنّ الإساءة الّتي لحقت بأتباع المذهب الأشعريّ وأئمّة السنّة صدرت عن ابن حزم الظّاهريّ (384 / 456 هـ) لا عن الشّهرستانيّ، الّذي

(1) الحافظ الذهبي - سير أعلام النّبلاء - ج 20، ص 287 - 288 .
(2) العسقلاني، ابن حجر - لسان الميزان - تحقيق عبد الفتّاح أبو غدّة - مكتب المطبوعات الإسلاميّة - دار البشائر الإسلاميّة - بيروت - ط 1 - 1423 هـ / 2002 م - ج 7، ص 311 - 312 .

كان إماما مبرّزا، في علم الكلام والفقه والأصول، يقول السبكيّ : «محمّد بن عبد الكريم بن أحمد، أبو الفتح، المعروف بالشّهرستانيّ، صاحب كتاب "الملل والنّحل"، وهو عندي خير كتاب صنّف في هذا الباب، ومصنّف ابن حزم، وإن كان أبسطَ منه، إلاّ أنّه مبدّد، ليس له نظام، ثمّ فيه من الحطّ على أئمّة السنّة، ونسبة الأشاعرة إلى ما هم بريؤون منه ما يكثر تعداده، ثمّ ابن حزم نفسه لا يدري علم الكلام حقّ الدّراية، على طريق أهله »[1]، ومضى السّبكي منافحا عن الشّهرستانيّ، بقوله : «وفي "تاريخ شيخنا الذّهبيّ " أنّ ابن السّمعانيّ ذكر أنّه كان متّهما بالميل إلى أهل القلاع، يعني الإسماعيليّة، والدّعوة إليهم، والنّصرة لطامّاتهم، وأنّه قال في "التّحبير" : إنّه متّهم بالإلحاد، والميل إليهم، غالٍ في التشيّع ..

فأمّا "الذّيل" فلا شيء فيه من ذلك، وإنّما ذلك في "التّحبير"، وما أدري من أين ذلك لابن السّمعانيّ، فإنّ تصانيف أبي الفتح دالّة على خلاف ذلك .

ويقع لي أنّ هذا دُسّ على ابن السّمعانيّ، في كتابه "التّحبير"، وإلاّ فَلِمَ لَمْ يذكره في "الذّيل"، لكن قريب منه، قول صاحب الكافي[2] : لولا تخبّطه في الاعتقاد، وميله إلى أهل الزّيغ والإلحاد، لكان هو الإمام في الإسلام . وأطال في النّيل منه ».[3]

وأمّا ما نسبه ابن حجر في كتابه "لسان الميزان" من القول : « وقال تاج الدّين السّبكي في طبقاته : لم أقف في شيء من تصانيفه على ما نُسب إليه

---

(1) السّبكي، تاج الدّين – طبقات الشّافعيّة الكبرى – تحقيق عبد الفتّاح محمد الحلو ومحمود محمّد الطناحي – دون مكان ولا تاريخ طبع – ج 6، ص 128 – 129 .

(2) هو محمود بن أرسلان الخوارزمي، وكتابه «الكافي في الفقه»، ويشار إليه عادة بقولهم : «صاحب الكافي».

(3) المصدر نفسه – ج 6، ص 129 .

من ذلك، لا تصريحا ولا رمزا، فلعلّه كان يبدو منه ذلك على طريق الجدل، أو كان قلبُه أُشْرب محبّة مقالتهم لكثرة نظره فيها، والُله أعلم »[1]، فلا أصل له في كتاب "الطّبقات" للسّبكي، بمعنى أنّه لا وجود لهذا الكلام الّذي كثر الاستدلال به من لدن الباحثين في ما وصل إلينا مطبوعا ومحقّقا من كتاب "طبقات الشافعيّة الكبرى" للإمام تاج الدّين السّبكي، ولكنّنا نلاحظ أنّ ما نلمسه من انتصار للشّهرستانيّ في "طبقات السّبكي" لم يتمكّن من التّعميّة عمّا انتشر من النّقول عن ابن أرسلان الخوارزمي، وذلك من خلال إشارة سريعة، وردت في ذيل الكلام، بقوله : «لكن قريب منه، قول صاحب الكافي: لولا تخبّطه في الاعتقاد،الخ .. »، ولم يتوقّف السّبكي عند هذا النّقل نافيا أو مناقشا أو مؤكّدا .

موقف ابن تيميّة من الشّهرَستانيّ

تتميّز مدوّنة ابن تيميّة بالخوض في أغلب المسائل والقضايا الّتي كانت رائجة في عصره، فله مشاركات في علوم القرآن والتّفسير،والسنّة والحديث، والعقائد والكلام، والمذاهب والفرق، تأييدا أو تفنيدا، حتّى إنّ كثيرا من أئمّة المذاهب وجهابذة العلماء كأبو الحسن الأشعريّ (260 / 324 هـ) والفخر الرّازيّ (544 / 606 هـ)، لم يسلموا من نقده وردوده القاسية إلى حدّ الطّعن في علمهم واعتقادهم، وبالنّظر إلى قضيّة الحال المتمثّلة في موقف ابن تيميّة من الشّهرستانيّ نلاحظ أنّه خصّها ضمن الجزء السّادس من "منهاجه" بفصل عنوانه "نقل الرّافضيّ[2] عن الشّهرستانيّ ما ذكره من

---

(1) ابن حجر – لسان الميزان – ج 7، ص 312 .

(2) يقصد ابن المطهّر الحلّي (648 هـ / 726 هـ) صاحب كتاب «منهاج الكرامة في إثبات الإمامة».

التّنازع الّذي وقع بين الصّحابة في مرض النبيّ صلّى الله عليه وسلّم"[1]، فأكّد أنّ الشّهرستانيّ « ينقل من كتب من صنّف المقالات قبله، مثل أبي عيسى الورّاق وهو من المصنّفين للرّافضة، المتّهمين في كثير ممّا ينقلونه، ومثل أبي يحيى وغيرهما من الشّيعة . وينقل أيضا من كتب الزيديّة والمعتزلة الطّاعنين في كثير من الصّحابة »[2]، ويلمس الباحث من الوهلة الأولى تصريح ابن تيميّة بأنّ مصادر نقول الشّهرستانيّ شيعيّة ذات اتّجاه رافضيّ يطعن في كثير من الصّحابة، ويظهر في موقف ابن تيميّة نوع من التّناقض في حكمه على الشّهرستانيّ وكتابه "الملل"، وكذلك في معرض حديثه عن الإمام أبي الحسن الأشعريّ في إطار المقارنة بين كتابه "مقالات الإسلاميّين واختلاف المصلّين"، وغيره من أصحاب مصنّفات الملل والعقائد .

يقول ابن تيميّة في حقّ الأشعريّ : « ولهذا تجد نقل الأشعريّ أصحّ من نقل هؤلاء، لأنّه أعلم بالمقالات، وأشدّ احترازا من كذب الكذّابين فيها»[3]، لكنّه ينسب إليه أيضا عدم الدقّة في النّقل في نفس الفقرة بقوله : «مع أنّه يوجد في نقله، ونقل عامّة من ينقل من المقالات بغير ألفاظ أصحابها ولا إسناد، ما يظهر به الفرق بين قولهم، وبين ما نقل عنهم »[4]، فالأشعريّ ههنا من أعلم النّاس بالمقالات وأشدّهم احترازا من كذب الكذّابين، وهو ينقل المقالات بغير إذن أصحابها، دون إسناد و لا دراية، وفي مثل هذا الموقف من ابن تيميّة تخبّط وتناقض، وهو مدح وذمّ في آنٍ، ومن المدح أيضا ما

---

(1) ابن تيميّة، تقيّ الدّين أحمد – منهاج السنّة النبويّة في نقض كلام الشّيعة والقدريّة – تحقيق محمّد رشاد سالم – نشر جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة – ط 1 – 1406 هـ/ 1986 م – ج 6، ص 300 .

(2) ابن تيميّة – منهاج السنّة – ج 6، ص 301 .

(3) المصدر نفسه – ج 6، ص 301 .

(4) المصدر نفسه – ج 6، ص 301 .

ذكره في حقّ الأشعريّ، بقوله : « وكتاب "المقالات" للأشعريّ أجمع هذه الكتب وأبسطها، وفيه من الأقوال وتحريرها ما لا يوجد في غيرها »[1]، وأمّا الذمّ، فيظهر في قوله : « وقد نقل مذهبَ أهل السنّة والحديث، بحسب ما فهمه وظنّه قولهم »[2]، وتوحي هذه العبارة : « وظنّه قولهم » أنّ ما فهمه الإمام الأشعريّ ليس من قول أهل السنّة في الحقيقة، بما يفيد أنّه كان واهما، جاهلا، ينقل الآراء والعقائد بحسب فهمه المخالف للواقع، لا بحسب حقيقة ما تدلّ عليه النّصوص الواردة عن أئمّة الحديث من سلف الأمّة.

وتبدو أهميّة النّظر في الحوار التيميّ - الأشعريّ، من خلال علاقته بالشّهرستانيّ نفسه، إذ إنّ تحليل الخطاب التّيميّ في هذا الخصوص يقودنا لزاما إلى ملاحظة ما جرى عليه ابن تيميّة من مزج بين المدح والقدح في حكمه على الإمام الأشعريّ، وهو نفس النّهج الّذي انتهجه مع الشّهرستانيّ أيضا، ويدلّ على ذلك قولـه: « نقل - الشّهرستانيّ- في غير موضع أقوالا ضعيفة، يعرفها من يعرف مقالات النّاس »[3]، ثمّ يستدرك مادحا بقوله : « مع أنّ كتابه أجمعُ من أكثر الكتب المصنّفة في المقالات وأجودُ نقلا »[4]، فكيف يستقيم إذن وصف الشّيء نفسه بأنّ فيه أقوالا ضعيفة، ولكنّه من جهة أخرى أجمع وأجود ما يوجد من المصنّفات، وصيغة أفعل التّفضيل تدلّ بلا شكّ على الجودة والكمال، ونفي الخلل والنّقصان .

ولعلّ أخطر المواقف إيغالا في الهجوم على الشّهرستانيّ، هو إخراج ابن تيميّة له ولزمرة جمّة من العلماء غيره، عن دائرة استيعاب مقالات الصّحابة

---

(1) المصدر نفسه – ج 6، ص 303 .
(2) المصدر نفسه – ج 6، ص 303 .
(3) المصدر نفسه – ج 6، ص 304 .
(4) المصدر نفسه – ج 6، ص 304 .

والتّابعين، ممّا جعلهم يخلطون الحقّ بالباطل، فهو يقول : « وأمّا الصّحابة والتّابعون وأئمّة / السنّة والحديث، فلا هو[1] ولا أمثاله يعرفون أقوالهم، بل و لا سمعوها على وجهها بنقل أهل العلم لها بالأسانيد المعروفة، وإنّما سمعوا جملا تشتمل على حقّ وباطل ».[2]

ويبقى للقضيّة الجوهريّة الّتي تناولها ابن تيميّة في سياق حديثه عن علاقة الشّهرستانيّ بالتشيّع أهميّة بالغة، لأنّنا نجد عند ابن تيميّة إشارة إلى إحدى الحقائق الّتي لم تعد متداولة اليوم بين الباحثين، وتخصّ إهداء الشّهرستانيّ كتابه "الملل" إلى رئيس من رؤساء الشّيعة بحسب عبارة ابن تيميّة نفسه .

ويعالج ابن تيميّة في نفس هذا الإطار معضلة تشيّع الشّهرستانيّ، بقوله : «وبالجملة، فالشّهرستانيّ يظهر الميل إلى الشّيعة، إمّا بباطنه وإمّا مداهنة لهم، فإنّ هذا الكتاب – كتاب "الملل والنّحل"– صنّفه لرئيس من رؤسائهم[3]،

---

(1) أي الشهرستانيّ .

(2) المصدر نفسه – ج 6، ص 304 .

(3) هو « نصير الدّين أبو القاسم محمود ابن أبي توبة المروزيّ، وكان أوزر الفضلاء وأفضل الوزراء، ولم يزل للأفاضل جامعا، وللأراذل قامعا، وقصده أهل الفضل، وآواهم بالإحسان الوافر إلى وارف الظلّ، وخدمه العلماء بمصنّفاتهم وصنّف له عمر بن سهلان كتاب «البصائر النصيريّة» » – الإصفهانيّ، عماد الدّين محمد ابن محمد بن حامد (519/ 597 هـ) – تاريخ آل سلجوق – نقلا عن : توضيح الملل – ترجمة كتاب "الملل والنّحل" – مصطفى خالقداد هاشمي – ص 29 من مقدّمة سيّد محمّد رضا جلالي النّائيني .

ويبدو أنّ الدكتور محمّد رشاد سالم محقّق كتاب "منهاج السنّة النبويّة" قد أخطأ في متابعته للدكتورة سهير محمّد مختار – المعيدة بكليّة البنات الإسلاميّة بالقاهرة –، بقوله في هامش الصّفحة 306 من الجزء السّادس : « وذكرت الدكتورة سهير أنّ الشّهرستانيّ ألّف كتاب "الملل والنّحل" أيضا له – أي لنقيب ترمذ أبي القاسم عليّ بن جعفر الموسويّ – وليس للوزير نصير الدّين، الّذي كان يتولّى وزارة السّلطان سنجر عام 521، كما ذكر الدّكتور محمّد بن فتح الله بدران في الطّبعة الأولى من

وكانت له ولاية ديوانيّة . وكان للشّهرستانيّ مقصود في استعطافه له . وكذلك صنّف له كتاب "المصارعة" بينه وبين ابن سينا لميله إلى التشيّع والفلسفة. وأحسن أحواله أن يكون من الشّيعة، إن لم يكن من الإسماعيليّة، أعني المصنَّف له . ولهذا تحامل[1] فيه للشّيعة تحاملا بيّنا».[2]

ويبلغ الأمر بابن تيميّة إلى القطع والجزم بتشيّع الشّهرستانيّ بلا أدنى شكّ أو تردّد، بإيراد ما ذكره في "الملل والنّحل"، بقوله : « وبالجملة كان الحقّ مع عليّ وعليّ مع الحقّ»[3]، وقد استشاط ابن تيميّة غضبا في ردّه على هذا الرّأي، بقوله : « والجواب: أن يقال هذا الكلام ممّا يبيّن تحامل الشّهرستاني في هذا الكتاب مع الشّيعة كما تقدّم، وإلاّ فقد ذَكَر أبا بكر وعمر وعثمان، ولم يذكر من أحوالهم أنّ الحقّ معهم دون من خالفهم . ولمّا ذكر عليّا، قال : وبالجملة كان الحقّ مع عليّ وعليّ مع الحقّ، وتخصيصه بهذا دون أبي بكر وعمر وعثمان، فهذا لا يقوله أحد من المسلمين غير الشّيعة »[4]، وإذا كان هذا القول لا يقول به من المسلمين غير الشّيعة، وقد قاله الشّهرستانيّ أيضا، فهو قطعا شيعيّ الانتماء بحسب النّتيجة الّتي يمكن أن نستمدّها من كلام ابن تيميّة في خصوص هذه المعضلة .

كتاب "الملل والنّحل" 1/ 3-5 »، وهذا رأي مجانب الصّواب، والحقّ ما ذكره محمّد بن فتح الله بدران، وأثبتناه في هذه الدّراسة . وأمّا أبو القاسم عليّ بن جعفر الموسويّ، وهو من رؤساء الشّيعة أيضا، فقد أهدى إليه الشّهرستانيّ كتاب "مصارعة الفلاسفة"، لا غير .

(1) أي الشّهرستانيّ .

(2) المصدر نفسه – ج 6، ص 306 .

(3) الشّهرستانيّ، محمّد بن عبد الكريم – الملل والنّحل– تحقيق محمّد بن فتح الله بدران – منشورات الشّريف الرضيّ – طبع في إيران بالأوفست عن مكتبة الأنجلو المصريّة – القاهرة – ط 2 – دون تاريخ – ج 1، ص 33 .

(4) ابن تيميّة – منهاج السنّة – ج 6، ص 362 .

ولا يبقى بعد هذا أيّ معنى لما ذهب إليه الباحث السّعودي محمّد بن ناصر بن صالح السحيباني، بقوله : « أمّا شيخ الإسلام – رحمه الله– فقد كان معتدلا في رأيه، وسطا بين الطّرفين، حيث قال : أمّا قوله[1] إنّ الشّهرستانيّ من أشدّ المتعصّبين على الإماميّة، فليس كذلك، بل يميل كثيرا إلى أشياء من أمورهم، بل يذكر أحيانا أشياء من كلام الإسماعيليّة الباطنيّة منهم ويوجّهه، ولذا اتّهمه النّاس بأنّه من الإسماعيليّة، وإن لم يكن الأمر كذلك، وقد يقال: هو مع الشّيعة بوجه، ومع أصحاب الأشعريّ بوجه .. وبالجملة فإنّ الشّهرستانيّ يظهر الميل إلى الشّيعة إمّا بباطنه وإمّا مداهنة لهم».[2]

إنّ المتأمّل فيما نقله محمّد بن ناصر بن صالح السحيباني عن ابن تيميّة يلاحظ أنّه وقف عند هذا الرّأي الأوّل لابن تيميّة ولم يتابع مطالعة مواقفه الّتي تطوّرت في اتّجاه الجزم والقطع بتشيّع الشّهرستانيّ مثلما مرّ آنفا، ولا جدال أنّ اللاّحق من المواقف والأقوال والآراء ينفي السّابق دائما، ولذا فإنّه يصحّ القول بأنّ ما ورد بالصّفحة 362 من المجلّد السّادس من "المنهاج" ينسخ ضرورة ما ذكره ابن تيميّة بالصّفحة 305 منه .. وإلاّ فإنّ عبارة : « وقد يقال : هو مع الشّيعة بوجه، ومع أصحاب الأشعريّ بوجه » توجيه مضطرب من ابن تيميّة رغم ما فيه من غمز من خلال نسبة الشّهرستانيّ إلى أصحاب الأشعريّ، بينما محلّ النّزاع ههنا من متعلّقات النّسبة إلى السنّة والشّيعة، ومع ذلك لم يثبت ابن تيميّة على هذا الموقف الوسط، فانتصر إلى الرّأي الّذي يحكم بانتماء الشّهرستانيّ إلى فرقة الشّيعة الإسماعيليّة .

---

(1) يقصد ابن المطهّر الحلّي، صاحب كتاب «منهاج الكرامة» .

(2) السحيباني، محمد بن ناصر بن صالح – منهج الشّهرستانيّ في كتابه الملل والنّحل : عرض وتقويم – طبع دار الوطن – الرياض – ص 124 – 125 .
والكتاب عبارة عن أطروحة نال بها صاحبها شهادة الدّكتوراه سنة 1412 هـ/ 1991 م من كليّة أصول الدّين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة بالرّياض ..

ولعلّه من المفيد الإشارة ضمن هذا السّياق أيضا إلى أنّ محمّد بن ناصر بن صالح السحيباني أوغل بدوره في إثبات تشيّع الشّهرستانيّ، تقليدا لشيخه ابن تيميّة، معتمدا في ذلك خاصّة على ما ورد في تفسير "مفاتيح الأسرار ومصابيح الأبرار" وكتاب "مصارعة الفلاسفة" و "الملل والنّحل" أيضا، غير أنّه تدارك أمره في الصّفحة 194 وما بعدها، حيث حاول إيجاد حلّ لهذه المشكلة بقوله : « إنّ حال المؤلّف تجاه ما ذكره لا يخلو من :

وجود التّناقض والاضطراب في مواقفه وآرائه، وعدم استقراره على مذهب أو رأي معيّن، فيذكر في كتابٍ ما يناقض ما ذكره في كتاب آخر . وهذه سمة معظم المتكلّمين والمتفلسفين ».[1]

واستمرّ في سرد الوجوه المختلفة الّتي لم تفض إلى نتيجة واضحة، لكنّه رجّح بعدما أورده من آراء تتّسم بالاضطراب والتردّد أنّ الشّهرستانيّ كان فعلا شيعيّا باطنيّا غير أنّه ربّما تخلّى عن ذلك في أخريات أيّامه، ويظهر هذا الموقف من قوله : « أمّا ميله إلى الباطنيّة : فإنّ كتابه "مفاتيح الأسرار ومصابيح الأبرار" أكبر شاهد، وأوضح دليل على ذلك، كما أنّ كتابه "الملل" تضمّن بعض الأوجه المؤيّدة لتلك التّهمة . ومع تقرير هذه التّهمة وإثباتها، إلاّ أنّه لا يمكن الجزم بأنّ هذا ما كان عليه في آخر أيّام عمره،**بل إنّ القول الأرجح** والأقرب إلى الصحّة – فيما ظهر لي– بخلاف ذلك، وهو: أنّ تأثّره بالباطنيّة كان في إحدى مراحل حياته، وأنّه رجع عن ذلك، واستقرّ على ما جاء في كتابه "نهاية الإقدام" »[2]، لكنّ السحيباني لم يبيّن كيف ظهر له هذا الانقلاب في الاتّجاه المذهبي للشّهرستانيّ، ولا كيف تحقّقت لديه هذه النّتيجة المخالفة لجميع المقدّمات الّتي أرودها لتأييد فرضيّة انتماء الشّهرستانيّ إلى التشيّع الإسماعيليّ الباطنيّ .

---

(1) السحيباني – منهج الشّهرستانيّ في كتابه الملل والنّحل – ص 194 .
(2) المرجع نفسه – ص 681 – 682 .

البراهين القطعيّة على انتماء الشّهرَستانيّ إلى مذهب أهل السنّة

لقد حاول الطّاعنون في الانتماء المذهبي للإمام محمّد بن عبد الكريم الشّهرستانيّ نسبته إلى الشّيعة الإسماعيليّة الباطنيّة، استنادا إلى قرائن وفرضيّات بعيدة عن الواقع والحقيقة، لأنّ جميع الأدلّة والبراهين تقوم شاهدا على انتماء الشّهرستانيّ إلى أهل السنّة والجماعة لا غير، حتّى إنّ رواة المطاعن فيه لم يجدوا برهانا واحدا يقوم شاهدا على أنّ الشّهرستانيّ تتلمذ على مشيخة الإسماعيليّة، بينما تدلّ الشّواهد أجمع على أنّه أخذ العلم عن جلّة شيوخ السنّة في التّفسير والأصول، والحديث والفقه والعقائد، ومن العجب أن يبدأ هؤلاء الرّاوون للمطاعن بذكر فضائله وتقدّمه في العلوم، ثمّ يتلو ذلك التّعريف بأساتذته وشيوخه من كبار علماء أهل السنّة في عصره، لكنّهم سرعان ما ينتقلون إلى رواية المطاعن الّتي أصابته سهامها، فالحافظ الذّهبيّ يعرّفه بقوله : « الأفضل محمّد بن عبد الكريم الشّهرستانيّ، أبو الفتح، شيخ أهل الكلام والحكمة، وصاحب التّصانيف .

برع في الفقه على الإمام الخوافي الشّافعيّ .

قرأ الأصول على أبي نصر بن القشيريّ، وعلى أبي القاسم الأنصاريّ ..

وكان كثير الحفظ، قويّ الفهم، مليح الوعظ »[1]، لكنّ الحافظ الذّهبيّ ينتقل بلا مناسبة إلى ذكر مقالة السّمعانيّ في حقّ الشّهرستانيّ، وتتضمّن هذه

(1) الحافظ الذّهبيّ – سير أعلام النّبلاء – ج 20، ص 287 .

المقالة رغم ما فيها من تحامل مدحا للشّهرستانيّ على لسان ابن أرسلان الخوارزميّ، فهو يقول عنه : « عالم كيّس، ولولا ميله إلى الإلحاد، الخ..»[1]، وكان من الأجدر بالحافظ الذّهبيّ أن يبدي رأيا فيما يرويه لا أن يطلّقه على علاّته .

ولعلّ في وصف الشّهرستانيّ من قبل الإمام السّبكيّ ما يغني عن الاستطراد وتتبّع المظانّ الّتي ورد فيها رسم مناقب الشّهرستانيّ الّتي أجمع عليها عموم الباحثين في علم الكلام الأشعريّ، فقد ذكر أنّه « كان إمام مبرّزا، مقدّما في علم الكلام والنّظر .

برع في الفقه والأصول والكلام .

وتفقّه على أحمد الخوافي .

وأخذ الأصول والكلام على الأستاذ أبي نصر بن الأستاذ أبي القاسم القشيريّ .

وقرأ الكلام أيضا على الأستاذ أبي القاسم الأنصاريّ ».[2]

ويدلّ هذا الإقرار الّذي غالبا ما يتردّد في المصادر السنيّة المعتبرة على كون المدرسة العقديّة الّتي ينتمي إليها الشّهرستانيّ ذات توجّه سنيّ/ أشعريّ/ شافعيّ، ممّا جعل إسماعيل باشا البغداديّ (تـ 1339 هـ)، وهو من المتأخّرين، يذكر الشّهرستانيّ على أساس كونه « متكلّما أشعريّا »[3]،

---

(1) المصدر نفسه – ج 20، ص 288 .

(2) السّبكي – طبقات الشّافعيّة الكبرى – ج 6، ص 129 .

(3) البغدادي، إسماعيل باشا – هديّة العارفين، أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين – طبع وكالة المعارف الجليلة – إستانبول – 1955 م – أعادت طبعه بالأوفست دار إحياء التّراث العربي – بيروت – ج 2، ص 91 .

باعتبار أنّ هذه النّسبة لا يعتريها أدنى شكّ أو تردّد، ومثله فعل جميع من كتب عن الشّهرستانيّ من بعده، ويندرج في هذا الإطار ما ذهب إليه الشّيخ محمّد بن فتح الله بدران (1910/ 1970 م)[1]، صاحب أفضل تحقيق لـ"الملل والنّحل" بحسب شهادة العديد من الباحثين والمحقّقين، فقد تحدّث في مقدّمة تحقيقه عن مذهب الشّهرستاني وشيوخه، بقوله : « وأبو الفتح، شافعيّ الفروع، أشعريّ الأصول، ظهر في عصر كانت الدّولة فيه للشّافعيّة والأشعريّة، وتلقّى العلم على مشايخ متعصّبين للشّافعيّ، وأساتذة مدافعين عن "الأشعريّ" .

فقد تفقّه على أحمد الخوافي قاضي طوس، ورفيق الغزّالي، والّذي عنه ابن عساكر : « الخوافي، هو الإمام المشهور، أَنْظَرُ أهل زمانه، وأعرفهم بطريق الجدل في الفقه »، ويُجمع كلّ من كتب عنه على أنّه كان « حسن العقيدة، ورع النّفس، ما عُهِدت عنه هنات قطّ كما عهدت من غيره ».

وقرأ الأصول على « أبي القاسم الأنصاريّ »، الشّيخ المتكلّم، الصّوفيّ المفسّر الأصوليّ، يقول عنه ابن عساكر : « الإمام، الدّين، الورع، الزّاهد، فريد عصره في فنّه .

وسمع الحديث على « أبي الحسن المدائنيّ »، الإمام الفاضل الورع .

وتلمّذ صاحبنا أيضا على « أبي نصر بن القاسم القشيريّ » : « بحر العلوم وإمام الأئمّة وحبر الأمّة، وواعظها، والّذي أطبق علماء بغداد على أنّهم لم يروا مثله . استوفى الحظّ الأوفى من علم الأصول والتّفسير »[2]، إلى أن يصل

---

(1) راجع ترجمته : الزركلي، خير الدّين – الأعلام – دار العلم للملايين – بيروت – ج 6، ص 327 .

(2) بدران محمّد بن فتح – مقدّمة كتاب الملل والنّحل – ص 3 .

إلى ذكر التّجربة الّتي مرّ بها الشّهرستانيّ في بغداد طيْلة المدّة الّتي قضاها مدرّسا بالمدرسة النّظاميّة الّتي أسّسها نظام الملك[1]، بقوله : « ويكفي أن يكون "أستاذا زائرا" في "النّظاميّة" طوال إقامته ببغداد ثلاث سنين، وهو في مستهلّ العقد الرّابع من عمره من سنة 510 إلى سنة 513 هـ، يكفي هذا، لنحكم على مدى عمقه وجلاله العلميّ في كتابه هذا[2] الّذي ألّفه بعد ذلك بعشر سنين، وقد جاوزت سنّه الأربعين ».[3]

(1) نظام الملك : هو قوام الدّين أبو عليّ الحسين بن عليّ بن الحسين بن إسحاق ابن العبّاس الطّوسيّ، الملقّب بالخواجه نظام الملك . كان وزيرا لـ «ألب أرسلان» السلجوقيّ وابنه ملكشاه، وهو مؤسّس المدارس النّظاميّة في كثير من المدن الإيرانيّة وبغداد لنشر المذهبين الأشعريّ والشّافعيّ . ولد سنة 408 هـ وقتل في مدينة إصفهان على يد أحد غلمان فرقة الباطنيّة المعروفة بالحشّاشين سنة 485 هـ .

(2) يعني الملل والنّحل .

(3) المرجع نفسه – ص 4 .

وصف مخطوطات "الملل والنّحل" بدار الكتب الوطنيّة

يضمّ قسم المخطوطات بدار الكتب الوطنيّة بتونس ثلاث نسخ خطيّة لكتاب "الملل والنّحل" للشّهرستانيّ .

وقد ضُمّنت المخطوطة الأولى تحت رقم 8253، وعدد صفحاتها 238 صفحة،وهي نسخة ناقصة، ورد بالصّفحة الثانية منها :

« الحمد لله

حبّس الفقير لربّه العليّ أبو الحسن بن عمر بن علي القلعي كتاب الملل والنّحل للشّهرستانيّ على طلبة العلم بمحروسة تونس وجعل مقرّه المدرسة الّتي أنشأها الدّستور المعظّم والخاقان المفخّم الباشا علي باي ابن المرحوم حسين باي سنة 1192 ».

وهذه المخطوطة ناقصة غير تامّة، وآخرها الصّفحة 238، وفيها : « قال افلاطن من النّاس من يكون طبعه مهيّأ لشيء لا يتعدّاه فخالفه وقال إذا كان الطّبع سليما صلح لكلّ شيء وكان افلاطن يعتقد .. »

أمّا المخطوطة الثّانية، فقد ضُمّنت تحت رقم 6764، وكُتب على وجه الغلاف:

ارتجالا لابن المشرف، وكان بنظر الكامل في عجايب المخلوقات

كتابك يا أعلى الملوك مراتبا غريب حوى فيه صنوف الغرائب

يخبرنا في الدّهر كلّ عجيبة وإنّ ندى كفّيك أقوى العجائب

وكُتب أيضا على غلاف المخطوطة :

كتاب الملل والنّحل

تأليف الشّيخ الإمام العلاّمة أبي محمّد عبد الكريم الشّهرستانيّ قدّس الله روحه، برسم خزانه المولى السّلطان الأعظم ملك ملوك العرب والعجم، عليّ المفاخر فخر الدّنيا والدّين سلطان سليمان خلّد الله ملكه .

ثمّ انتقل بالبيع الشرعيّ لملك العبد الفقير حسن بن محمّد بن حسن الحصنيّ بحلب الشّهبا حميت من كيد الأعدا عام ثمانية وخمسين وثمانمائة ثمّ انتقل بالبيع الشرعيّ إلى الشّيخ الورتتاني .

وكتب على الجانب الأيمن من وجه المخطوطة :

من كتب الفقير الخاطي عمر الدّمياطي أحسن الله عافيته وعاقبته، سنة 872 .

وكتب على ظهر المخطوطة :

تمّ الكتاب بعون الملك الوهّاب والحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله الطيّبين الطّاهرين . قد اتّفق الفراغ من تنميقه في عشر الأخير من رمضان المبارك لسنة 792 الهجريّة بمحروسة الحصن حماها الله تعالى عن الحدثان .

فرحم الله تعالى لمن نظر في هذا الكتاب وترحّم على كاتبه وعلى ساير أموات المسلمين والحمد لله وصلوته على نبيّه محمّد وآله .

وأمّا المخطوطة الثّالثة من كتاب "الملل والنّحل"، فهي نسخة فريدة متميّزة بلا نظير، وهي أهمّ مخطوطة لكتاب "الملل والنّحل" في خزائن دار الكتب الوطنيّة بتونس، وعليها العمدة في عملنا هذا، وقد ضُمّنت تحت رقم 18665 في 22/ 9/ 1969، وسُجّل على غلافها ما يلي :

كتاب الملل والنّحل من قبل التّواريخ

ذكر ابن خلّكان في تاريخه أنّ أبا الفتح محمّد الشهرستانيّ بفتح الشّين المعجمة من شَهرَستان خوارزم ومعنى شهر مدينة ومعنى ستان النّاحية فصار المعنى مدينة النّاحية وله هذا الكتاب وكتاب نهاية الإقدام (...)[1] هذا الكتاب ونسختان من نهاية الإقدام في علم الكلام وله كتاب تلخيص الأقسام لمذهب الإمام ولد في سنة 467 ومات سنة 548 في شهر شعبان وقيل وفاته سنة 549 .

وعلى غلاف المخطوطة ختمان سُجّل على الأوّل : دار الكتب الوطنيّة، تاريخ الشّراء 22/ 9/ 69، وعلى الختم الثّاني : مكتبة حسن حسني عبد الوهّاب، ورقات عدد ....، الرّقم 18665، وهذه المخطوطة نسخة قديمة لكنّها غير مؤرّخة، وتقع في 225 صفحة، أوّلها :

« الحمد لله حمد الشّاكرين بجميع محامده كلّها، على جميع نعمائه كلّها، حمدا كثيرا طيّبا مباركا كما هو أهله . والصّلوة على سيّد المرسلين وخاتم النبيّين محمد المصطفى وعلى آله الطيّبين الطّاهرين صلاة دايمة بركتها إلى يوم الدّين .

لمّا أقام على مجلس الصاحب الأجل، السيد العالم، العادل المؤيّد، المظفّر الإمام نصير الدين نظام الإسلام والمسلمين، صفوة الخلافة، عمدة

(1) بياض في الأصل .

الإمامة، مغيث الدّولة، ظهير الملة، محيي العدل، مجير الأمّة، سيّد الوزراء، صدر الشّرق والغرب،أبي القاسم محمود بن المظفّر بن عبد الملك، خالصة أمير المؤمنين نصر الله لواه أين يمّم، ومدّ عليه رواق الإقبال حيث خيّم للمكارم والمفاخر سوقها، ونهج إلى المعالي والمآثر طرقها، وأظهر ما فطر الله عليه عزّ وجلّ من المجد المؤثّل، والعزّ الباذخ، وشرف الجوهر، وزكاء العنصر، ومحاسن الأخلاق، ولطايف الشّيم، وحسن الشمايل،وعلوّ الهمم . استقل الدين والملك بحامل مطيق بأعبائهما (...)[1] والملّه والدّولة بمباشر حقيق بإعزازهما وأعلايهما، فأمر الدين والملّة امرارا لا ينقض، وأبرم مراير الملك والدّولة إبراما لا يدحض، [وأعلى كلمة السنّة والجماعة إلى ذروة الكمال، وقوّض][2] دعائم البدعة والفرقة إلى حضيض الإزهاق والإبطال، وتناول معالي الأمور بثاقب آرائه وأقرع الهضاب الصّعاب بصائب أنحائه، وأصاب كلّيّات الأغراض بنافذ سهمه، وطرق جزويات[3] المفاصل بحازم عزمه :

يحمل أعباء المعالي بأسرها إذا حطّ منها مغرم عاد مغرم

وقام بما لو قام رضوى بمثله هو الهضب من أركان رضوى الململم[4]

---

(1) بياض في الأصل .

(2) هناك سطر كامل سقط من المخطوطة الّتي بين يديّ، لكنّني أكملته نقلا عن المقدّمة الّتي كتبها سيّد محمّد رضا جلالي النّائيني على ترجمة «الملل والنّحل» إلى الفارسيّة بقلم مصطفى بن خالقداد الهاشميّ – راجع : توضيح الملل (الملل والنّحل) تأليف محمد بن عبد الكريم الشّهرستاني – ترجمة خالقداد عبّاسي – تحقيق سيّد محمد رضا جلالي النّائيني – منشورات إقبال – ط 3 – تهران – 1361 هجري شمسي/ 1982 م، ص 60 .

(3) في توضيح الملل : جزئيّات .

(4) في الأصل : الملمم .. والبيتان للبحتري (206/ 284 هـ) .

موهبة الله عزّ وجلّ ولما أكنافها للأمّة الزّاهرة وأدار[1] خلافها على الدّولة القاهرة، وكذلك سنّة الله تعالى الجارية في بريّته، ونعمه الضّافية على خليقته أن يفيض على كلّ دور من أدوار الزّمان، ومكّن[2] كلّ كور من أكوار الحدثان من يجمع فيه خلّتي القلم والقدرة، ويظهر فيه خصلتي الدين والملك، ويحفظ به جاريتي القلم والسّيف، ويفوّض إليه مصلحتي العامّة والخاصّة، ويفيض عليه نعمتي الدّنيا والآخرة . فالحمد لله على هذه العارفة الّتي أسداها إلينا والشّكر له على هذه العاطفة الّتي أفاضها الّتي افاضها علينا، حمدا يصعد أوّله، ولا ينفد آخره، وشكرا يتواصل آحاده، ولا ينقطع تواتره .

من جملة تلك المواهب : ما وفّق المغتذي بثمرته، المرتوي من دومته، طليق كرمه وعتيق نعمه تاج الدّين لسان الملوك حجّة الحقّ محمّد بن عبد الكريم الشّهرستانيّ لمطالعة مقالات أهل العلم من أرباب الدّيانات والملل، وأهل الأهواء والنّحل، فاطّلع على مصادرها وموارِدها، وأمكن من متواليها وشواردها، وأراد أن يجمع ذلك في مختصر يحوي جميع ما ذهب إليه الذّاهبون، وانتحله المنتحلون، من مبدأ آدم عليه السّلام إلى منتهى طيّ العالم، مرتّبا على أوضح منهاج من مناهج الاستيفاء، مصدّقا دعوى الوفاء وتوفيقا بين العالمين، وجمعا بين الصّنفين، كما جمع من المجلس العالي بين النّعمتين، نزهة لتردّد النّاظر، وقدحة لزند الخاصر .

والحمد لله على ما أولاني من نعمه السّابغة وأسبغ عليّ مننه المتظاهرة حيث رزقني من العلوم أشرفها وأوزنها، وحباني[3] من العقائد أصحّها وأمتنها، وأعطاني من الألفاظ أشرقها وأعذبها، وعلّمني من الأقسام أملحها وأعجبها، فضلا بحتا من غير استحقاق، وطولا محضا من غير استيجاب .

---

(1) في الأصل : أدر .
(2) في توضيح الملل : ويمكّن .
(3) في الأصل : وحيّاني .

وأرجو من رحمته أن لا ينزع منّي صالحا أعطانيه أبدا، ولا يردّني في سوء استنقذني منه أبدا، ولا يشمت بي عدوّا أبدا، ولا يكلني إلى نفسي طرفة عين أبدا .

يا جميل العوائد، يا كافي الشّدائد، يا قاضي الحوائج .. ما ابتدأت به فلا تقطعه، وما وهبته فلا تسلبه، وما سترته فلا تهتكه . توفّني مسلما وألحقني بالصّالحين .

وقد سمّيت التّحفة بكتاب الملل والنّحل إذ شملها جميعا، وقد قدّمت قبل الشّروع في بيانها خمس مقدّمات :

المقدّمة الأولى : في بيان أقسام العالم جملة مرسلة .. »

إنّ هذه المقدّمة الّتي تشتمل عليها مخطوطة دار الكتب الوطنيّة بتونس، هي الّتي أشار إليها ابن تيميّة، بقوله : « فإنّ هذا الكتاب صنّفه لرئيس من رؤسائهم »[1]، لكن يبدو أنّه لم يكن يعرف اسم هذا الرّئيس، ولا مطّلعا على هذه المقدّمة، بدليل أنّه لم يتطرّق إلى نقدها، وتوضيح ما يبرهن به من خلالها على تشيّع الشّهرستانيّ .

وإنّني أعجب من الشّيخ محمّد بن فتح الله بدران - رحمه الله- الّذي طالما افتخر بأنّه أوّل من اهتدى إلى هذه المقدّمة بقوله : « وأنّ كلّ الطّبعات، وكلّ التّرجمات والغالبيّة الغالبة من المخطوطات لم تستطع الوصول إلى المقدّمة الّتي قدّم بها الشّهرستانيّ كتابه هذا للوزير "نصير الدّين"، تلك المقدّمة الجليلة الّتي تنفرد بمباحث قيّمة، منها التهدّي إلى تحديد زمن تأليف الكتاب، وإثبات مذهب الشّهرستانيّ الاعتقاديّ،والنصّ على اسم الكتاب، وسبب هذه التّسمية .

(1) ابن تيميّة - منهاج السنّة - ج 6، ص 306 .

وهذه حقائق قيّمة، وضروريّة، ما كان لباحث كائن من كان أن يقطع، بل ولما استطعنا نحن ذلك، لولا هاتيك المقدّمة الّتي شغلت من حواشي الكتاب من الطّبعة الأولى، ولكنّا آثرنا حذفها في هذه الطّبعة، إذ سبق لنا الإفادة منها مرّة أخرى في مجلّة الأزهر ».[1]

ولكنّ الشّيخ محمّد بن فتح الله بدران لم يجد مانعا من إثبات هذه المقدّمة بهامش الصّفحات -3 5 من الطّبعة الأولى من تحقيقه لكتاب "الملل والنّحل"، رغم إشارته إلى نشرها بمجلّة الأزهر الّتي اتّخذها ذريعة لعدم نشرها في الطّبعة الثّانية، ودليل ذلك قوله: « هذا، وقد تفرّدت المجموعة "سث" بابتداء آخر حقّقناه، وعلّقنا عليه واستخرجنا منه ما يرشد إليه، ونشرنا هذا كلّه في "مجلّة الأزهر" المجلّد الثامن عشر، عدد ربيع الأوّل، سنة 1366 هـ، صفحات عدد 289 - 296، تحت عنوان : "نصّ لم يعرف الشّهرستانيّ"، كما أفضنا الكلام عنه في "المدخل إلى كتاب الملل والنّحل[2] من تأليفنا .

ويحتّم علينا واجبنا العلميّ - كما قرّرنا هناك- أن نثبت هذا الافتتاح في حواشي الكتاب، وهاكم نصّه .. »[3]

---

(1) المقدّمة على كتاب «الملل والنّحل» بقلم محمّد بن فتح الله بدران - الطّبعة الثّانية، ج 1، ص 15 .

(2) هذا الكتاب لم يطبع، وتوجد منه نسخة مخطوطة بمكتبة كليّة أصول الدّين بالأزهر الشّريف، بتاريخ 1946، وذلك بحسب ما أفاد به الدّكتور محمود حمدي زقزوق في مقال له بعنوان «محمّد بن فتح الله بدران : حياته ومؤلّفاته» - مجلّة منبر الإسلام - السّنة السّادسة والخمسون - جمادى الأولى - 1418 هـ - العدد 5 - الصّفحات 92 و 93 .

(3) الشّهرستانيّ - الملل والنّحل - نشره محمّد بن فتح الله بدران - مطبعة الأزهر - القاهرة - ط 1 - 1956 م، صص 2 - 5 .

دلالة "تكملة الملل والنّحل"
على سنّيّة الشّهرستانيّ

وردت تكملة الملل في النّسخة الخطّيّة المعتمدة في هذا التّحقيق مختلفة عمّا يوجد من مخطوطات هذا الكتاب، وهي مختلفة أيضا عمّا هو متداول بين أيدي الباحثين من النّسخ المطبوعة من كتاب الملل، ويتأكّد هذا الأمر بالمقارنة بين آخر تحقيق محمّد بن فتح الله بدران وما ورد في آخر مخطوطتنا، إذ يثبت بدران في آخر تحقيقه قول الشّهرستانيّ : « هذا ما وجدته من "مقالات أهل العلم"، ونقلته على ما وجدته، فمن صادف فيه خللا في "النّقل" فأصلحه : أصلح الله عزّ وجلّ – بفضله– حاله، وسدّد أقواله وأفعاله، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

والحمد لله ربّ العالمين، وصلواته على سيّد المرسلين : "محمّد" المصطفى، وآله الطيّبين الطّاهرين، وصحابته الأكرمين، وسلّم تسليما كثيرا».[1]

إنّنا نلاحظ أنّ كتاب "الملل والنّحل" في النّسخة الخطّيّة المعتمدة لدينا، يستمرّ دون انقطاع أو انفصال، بشكل يدلّ على ارتباط الكلام بعضه ببعض، واتّصال لاحقه بسابقه، كما هو ثابت بالنّسبة إلى من يتاح له الاطّلاع على نسخة دار الكتب الوطنيّة بتونس، وهو ما يدفعنا إلى نشر القسم الخاصّ

(1) الشّهرستانيّ – الملل والنّحل – تحقيق محمّد بن فتح الله بدران، ط 2 – ج 2، ص 273 .

بتكملة "الملل والنّحل" من هذه المخطوطة في ملحق نرجو أن يفيد منه الدّارسون والباحثون .

يقول الشّهرستانيّ اعتمادًا على ما ورد بالصّفحة الثّانية والخمسين بعد الأربعمائة من المخطوطة : « هذا ما وجدت من مقالات أهل العلم، ونقلته على ما وجدته، فمن صادف فيه خللا في النّقل، فأصلحه، أصلح الله تعالى حاله، وسدّد أقواله وأفعاله، والله حسبنا ونعم الوكيل .. » ويستمرّ الكلام في نفس السّطر، وضمن نفس السّياق، بلا فصل أو انقطاع : « وختمت الكتاب بإيراد أصل رابع عشر من كتاب التّواريخ للإمام الأجلّ أبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغداديّ رضي الله عنه وأرضاه ».

فالشّهرستانيّ الّذي عانى منذ أيّام حياته من تهم الإلحاد والباطنيّة، والانتماء إلى أهل القلاع من الشّيعة الإسماعيليّة، كان واعيا بوجوب العمل على نفي هذه التّهم عنه، باعتبار ما لها من آثار سيّئة على معتقده ومذهبه،الّذي عاش ومات عليه، إذ لم يفده التّدريس بنظاميّة نيشابور ونظاميّة بغداد لسنين عديدة شيئا[1]، رغم أنّ الوزير السّلجوقي نظام المُلك لم يؤسّس المدارس النّظاميّة في إيران والعراق إلاّ لأجل هدف واحد، هو نشر الإسلام السنيّ على طريقة الإمامين أبي الحسن الأشعريّ في الأصول، ومحمّد بن إدريس الشّافعيّ (150/ 204هـ) في الفروع، ولم يكن يدرّس في هذه المدارس من العلماء إلاّ من ثبت انتماؤهم قطعا إلى هذين المذهبين .

أمّا الإمام « الأجلّ أبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغداديّ رضي الله عنه» والعبارة للشّهرستانيّ، فهو : « إمام عظيم القدر جليل المحلّ، كثير العلم، حَبْر لا يُساجَل في الفقه وأصوله، والفرائض والحساب، وعلم الكلام.

(1) مقدّمة سيّد محمّد رضا جلالي النّائيني على ترجمة كتاب الملل والنّحل «توضيح الملل» – ص 14 .

اشتهر اسمه، وبعد صيته، وحمل عنه أهل العلم أكثر أهل خراسان ».[1]

وممّا يؤكّد صحّة نسبة هذا الجزء الأخير من "الملل" للشّهرستانيّ، حكاية الفخر الرّازيّ (543/ 606 هـ) في المسألة العاشرة من مناظراته في بلاد ما وراء النّهر للواقعة الّتي حدثت له مع المسعوديّ، بقوله : « دخل المسعوديّ رحمه الله عليّ يوما، وكان في غاية الفرح والسّرور، فسألته عن سبب ذلك الفرح، فقال : وجدت كتبا نفيسة فاشتريتها،فحصل هذا الفرح لهذا السّبب .

فقلت : وما تلك الكتب ؟ فذكر كثيرا منها إلى أن ذكر كتاب الملل والنّحل للشّهرستانيّ .

فقلت : نعم، إنّه كتاب حكى فيه مذاهب أهل العالم بزعمه إلاّ أنّه غير معتمد عليه لأنّه نقل المذاهب الإسلاميّة من الكتاب المسمّى بالفرق بين الفرق من تصانيف الأستاذ أبي منصور البغداديّ، وهذا الأستاذ كان شديد التعصّب على المخالفين، ولا يكاد ينقل مذهبهم على الوجه الصّحيح، ثمّ إنّ الشّهرستانيّ نقل مذاهب الفرق الإسلاميّة من ذلك الكتاب، ولهذا السّبب وقع الخلل في نقل هذه المذاهب ».[2]

إنّ المتأمّل في موقف الإمام الفخر الرّازيّ من الإمامين البغداديّ والشّهرستانيّ يستنتج أنّ اتّجاهات الفكر والنّظر لم تكن متّفقة، رغم انتماء

---

(1) السّبكي – طبقات الشّافعيّة الكبرى – ج 5، ص 136، وذكر كارل بروكلمان أنّ البغداديّ توفّي سنة 426 هـ/ 1037 م .. انظر : بروكلمان، كارل – تاريخ الأدب العربيّ – أشرف على ترجمته من الألمانيّة محمود فهمي حجازي – نشر بالاشتراك بين المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم والهيئة المصريّة العامّة للكتاب – 1993 م – القسم الرّابع، 7 – 8، ص 24 .

(2) الرّازي، أبو عبد الله محمّد بن عمر، الملقّب بفخر الدّين الرّازي – مناظرات فخر الدّين الرّازي في بلاد ما وراء النّهر – تحقيق فتح الله خليف – دار المشرق – بيروت – ص 39 .

ثلاثتهم إلى نفس المنظومة السنيّة المتمسّكة بعقد الأشعريّ وفقه الشّافعيّ، لكن يمكن الاستنتاج ممّا ورد في كتاب "مناظرات الفخر الرّازيّ في بلاد ما وراء النّهر" أنّ الشّهرَستانيّ قد استفاد حقّا من كتاب "الفرق بين الفرق"، ولكن بنهج خاصّ وأسلوب متميّز ونظام مستقلّ، بعيدا عن التّقليد المذموم والمحاكاة العقيمة الّتي حاول الفخر الرّازيّ إلصاقها به، ولعلّ قضيّة تعدّد المصادر المعتمدة في "الملل والنّحل" من المسائل الّتي استوفت حظّها في كثير من الدّراسات،ومنها ما ذهب إليه المستشرق الفرنسي دانيال جيماره (1933 م/ ....)Daniel Gimaret في محاضراته بأنّ « ما ينسب إلى الشّهرستانيّ من حياد وموضوعيّة يحتاج إلى مناقشة وتدقيق، فالشّهرستانيّ كان سنيّا صارما، رغم أنّه لم يكن بنفس الحدّة الّتي كان يبديها البغداديّ في مواقفه »[1]، ويؤكّد دانيال جيماره « أنّ العقيدة السنيّة عند الشّهرستانيّ تتمظهر بشكل جليّ في عدائه للفرق المبتدعة، رغم أنّه أقدر من البغداديّ على إخفاء هذه الشدّة نحو الفرق الضالّة »[2]، ولم يغفل جيماره ما ورد على لسان الفخر الرازيّ في خصوص تأثّر الشّهرستانيّ بالبغداديّ معدّدا السّياقات المشتركة بين كتابي "الفرق بين الفرق" و"الملل والنّحل"، لكنّه يعتبر أنّ ما يميّز الشّهرستانيّ عن أستاذه نظرته المجرّدة وروح الخلاصة[3] الّتي تذكّر بالبيروني (363/ 439 هـ) وابن خلدون (732/ 808 هـ)، ممّا يجعل منه فيلسوفا مبرّزا، ومنظّرا موفّقا، أكثر من كونه مؤرّخا، فهو لا يهتمّ بالحوادث التاريخيّة في حدّ ذاتها، بقدر اهتمامه بتحليلها وتتبّع آثارها ونتائجها.[4]

(1) Conférence de M . Daniel Gimaret . in : Ecole pratique des hautes études, section des sciences religieuses. Annuaire . Tome 87, 1978 – 1979 – p 264 .
(2) Ibid , p 264 .
(3) L'esprit de synthèse.
(4) Ibid, p 265 .

وأمّا في ما يتعلّق بنسبة الكتاب الّذي عزاه الشّهرستانيّ إلى البغداديّ، وهو كتاب "التّواريخ"، فقد ظهر لنا بعد التحقّق والتحرّي في المصادر والمظانّ الّتي أمكننا الاطّلاع عليها أنّه لم يكن للبغداديّ كتاب بهذا الاسم، لكن هناك ظاهرة كانت سائدة بين أهل العلم، وهي اشتهار بعض مصنّفات البغداديّ بغير أسمائها الّتي وُضعت لها، ودليل ذلك ما ذكره الشّيخ زاهد الكوثري رحمه الله (1296/ 1378 هـ) في مقدّمة تحقيقه لكتاب "الفرق بين الفرق"، قال : « له – أي للبغداديّ- مؤلّفات كثيرة، ذكر ابن السّبكيّ كثيرا منها، ومن أنفعها كتاب "الملل والنّحل"[1]، وهو من محفوظات مكتبة الأوقاف ببغداد، وكتاب "أصول الدّين" المعروف عند أهل العلم بـ"التّبصرة البغداديّة" تمييزا له عن "التّبصرة النّسفيّة" المسمّاة "تبصرة الأدلّة" لأبي المعين النّسفي »[2]، وبمزيد من التحرّي والرّجوع إلى مصنّفات البغداديّ، وخاصّة كتابي "الفرق بين الفرق" و "أصول الدّين"،عثرت على "الأصل الرّابع عشر" الّذي ختم به الشّهرستانيّ كتابه "الملل والنّحل" ضمن "الأصل الرّابع في بيان أحكام العلماء والأئمّة" من كتاب "أصول الدّين" للإمام البغداديّ، ولا نلاحظ أيّ فرق بين ما ورد في المصدرين، سوى فروق بسيطة تتعلّق بزيادة جملة أو كلمة دون أن يتغيّر المعنى، وهذا أمر عاديّ لا يغفل عنه من اعتاد المقارنة بين النّسخ المختلفة من نفس الكتاب، وينطبق هذا الأمر على كتاب "الملل والنّحل" للشّهرستانيّ، فهناك فروق دقيقة وعميقة بين المخطوط منه والمطبوع .

---

(1) طبع كتاب الملل والنّحل للإمام الأستاذ أبي منصور عبد القاهر البغداديّ بتحقيق ألبير نصر نادر، دار المشرق، بيروت 1970 م .

(2) الكوثري، زاهد – مقدّمات الإمام الكوثري – دار الثريّا – دمشق – بيروت – ط 1 – 1418 هـ/ 1997 م – ص 154 – 155 .

ومن الضّروريّ في هذا الإطار إدراج العناوين الّتي وردت في "تكملة الملل" الّتي اهتديت لأوّل مرّة إلى وجودها في آخر النّسخة الخطيّة بدار الكتب الوطنيّة بتونس، وكتاب "أصول الدّين" للبغداديّ، ومن أسمائه – كما مرّ– "التّبصرة البغداديّة" و "كتاب التّواريخ" بناء على ما ذكره الشّهرستانيّ في "تكملة الملل"، ونرجو أن تفيد هذه المقارنة الدّارسين والباحثين، لا سيّما في مجال إثبات العلاقة بين الشّهرستانيّ والبغداديّ، وهي علاقة التّلميذ بأستاذه الجدير بألقاب التّبجيل والتّقدير الّتي أضفاها الشّهرستانيّ عليه .

ترتيب الأصل الرّابع عشر في بيان أحكام العلماء والأئمّة[1]

المسألة	كتاب أصول الدّين للبغدادي	تكملة الملل والنّحل للشّهرستانيّ
1	في تفضيل الأنبياء على الملائكة	في التّفضيل بين الملائكة وبين الأنبياء من المؤمنين
2	في بيان جنس إبليس اللّعين	في إبليس اللّعين هل كان من الملائكة أم لا ؟
3	في تفضيل بعض الأنبياء على بعض	في تفضيل الأنبياء بعضهم على بعض
4	في تفضيل الأنبياء على الأولياء	في تفضيل الأنبياء على الأولياء
5	في معرفة مراتب الصّحابة رضوان الله عليهم	في معرفة الصّحابة من هذه الأمّة
6	في بيان الأفضل من الصّحابة	في تفضيل الأفضل من الصّحابة
7	في بيان مراتب التّابعين	في جواز إمامة المفضول
8	في تفضيل مراتب النّساء	في تفضيل بعض الخلفاء الأربعة على بعض
9	في فضل عائشة وفاطمة	في ترتيب النّساء في الفضل
10	في ترتيب أئمّة الدّين في علم الكلام	في ترتيب أئمّة الدّين في علم الكلام
11	في ترتيب أئمّة الفقه من أهل السنّة والجماعة	في ترتيب أئمّة الفقه من أهل السنّة

(1) أبو منصور عبد القاهر، البغداديّ – أصول الدّين – التزم بنشره وطبعه مدرسة الإلهيّات بدار الفنون التوركيّة باستانبول – مطبعة الدّولة – ط 1 – 1346 هـ / 1928 م – صص 294 – 317 .

المسألة	كتاب أصول الدّين للبغدادي	تكملة الملل والنّحل للشّهرستانيّ
12	في ترتيب أئمّة الحديث والإسناد	في معرفة ترتيب علماء أهل السنّة في علم الحديث والإسناد
13	في ترتيب أئمّة التصوّف والإشارة	
14	في ترتيب أئمّة النّحو واللّغة من أهل السنّة	....
15	في تحقيق أهل السنّة لأهل الثّغور	....

وتبقى كلمة تتّصل بمنهج تحقيق النصّ، وهو منهج يتّفق مع رأي للشّيخ يوسف القرضاوي (1926 م/ .....) أبداه في المقدّمة الّتي افتتح بها الطّبعة الثّالثة من كتاب "غياث الأمم في التياث الظّلم" المعروف بين العلماء بـ "الغياثي" لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني النّيسابوري (419/ 478 هـ) بتحقيق عبد العظيم محمود الدّيب (1348/ 1431 هـ)، فالتّحقيق عند الشّيخ القرضاوي وغيره من المتخصّصين في هذا الفنّ، هو : « حسن قراءة النصّ المحقّق كما أراد مؤلّفه، دون زيادة ولا نقصان، بقدر الإمكان، حتّى لا نُقوِّل المؤلّف ما لم يقله، أو نزيد عليه فيما قاله، أو ننقص أو نحرّف بعض ما قاله ».[1]

(1) ضياء الدّين أبي المعالي، الجويني – الغياثي، غياث الأمم في التياث الظّلم – تحقيق عبد العظيم محمود الدّيب – دار المنهاج – بيروت / لبنان – جدّة / المملكة العربيّة السعوديّة – ط 3 – 1432 هـ/ 2011 م – مقدّمة الدّكتور يوسف القرضاوي، ص 13.

وهذا ما حاولتُ جاهدا العمل به طيلة معايشتي للنصّ الموجود بين يديّ، وقد انصرفتُ عن ترجمة الأعلام الواردة بـ "تكملة الملل والنّحل" نظرا لكثرتها، ولكون أغلبها من مشاهير الصّحابة والتّابعين وتابعي التّابعين رضي الله تعالى عنهم أجمعين، وللشّيخ القرضاوي رأي جدير بالنّظر والاعتبار في هذا الصّدد أيضا إذ يعتقد أنّه « ليس من مدارس اليوم، الّذين يَدَعون النصّ ويثقلون الحواشي بكلام كثير لا ضرورة له في فهم النصّ أو توضيحه، وإنّما هو من باب التّكثير بما لا يفيد، فهو يترجم لمن لا يحتاج إلى ترجمة، ويشرح ويتوسّع فيما لا يفتقر إلى شرح، ويسرف في الفضول بما لا حاجة إليه، ممّا لا يسمن ولا يغني من جوع !!

ولذلك يخرجون الكتاب الصّغير في مجلّد أو مجلّدات، وهو إهدار للطّاقات والأموال والأوقات يستحقّ التّأديب والتّعزير، لا المكافأة والتّقدير».[1]

إنّ اكتشاف النّسخة الخطّيّة لدار الكتب الوطنيّة بتونس، ونشر ما تتميّز بها "تكملة الملل والنّحل" عن سائر المخطوطات الموجودة في مكتبات العالم، من شأنه أن يضع حدّا للجدل الّذي حام حول شخصيّة الشّهرستانيّ وانتمائه المذهبيّ خاصّة، وبهذا المعنى فإنّه لا يبقى أيّ جدوى من الخوض في هذه القضيّة الّتي لا طائل من ورائها، إذ تبيّن أنّ كلّ من حاول الخوض فيها لم يتمكّن من التوصّل إلى حلّ مقنع لهذه المعضلة، ولم يستطع مغادرة المربّع الأوّل الّذي انطلقت منها هذه الشّكوك والأوهام، ومصداق ذلك الدّراسة الّتي نشرها الباحث الإيرانيّ مهدي فَرْمانِيان، بعنوان : "الشّهرستاني : سنّيّ أشعريّ أم شيعيّ باطنيّ"؟[2]، فبعد أن استعرض جميع الأقوال لم يقطع بأيّ

(1) المصدر نفسه – ص 13 .

(2) فرمانيان، مهدي – شهرستانى،سنّى اشعرى يا شيعى باطنى ؟ مجلة هفت آسمان

نتيجة، بينما يتّضح من خلال المضامين الواردة في "تكملة الملل والنّحل" أنّ الشّهرستانيّ سنّيّ : أشعريّ الأصول، شافعيّ الفروع، ضمن رؤية مستقلّة، ومنهج موضوعيّ، وعقليّة متحرّرة .

(مجلّة السّماوات السّبع) – خريف 1379 هجري شمسي/ 2000 م – 48 صفحة . وتُرجم هذا المقال من الفارسيّة إلى العربيّة في العددين 43 و 44 من مجلّة المنهاج – خريف 1427 هـ وشتاء 1427 هـ بقلم ضياء المحمودي تحت عنوان : «الشّهرستانيّ بين الأشاعرة والإسماعيليّة»، وتطغى على هذه التّرجمة عديد الأخطاء، وانعدام الدقّة في نقل النّصوص وترجمة المعاني .

القسم الثّاني

النصّ المحقّق من «تكملة الملل والنّحل»

تكملة كتاب الملل والنّحل

هذا ما وجدت من مقالات أهل العلم، ونقلته على ما وجدته، فمن صادف فيه خللا في النّقل، فأصلحه، أصلح الله تعالى حاله، وسدّد أقواله وأفعاله، والله حسبنا ونعم الوكيل وختمت الكتاب بإيراد أصل رابع عشر من كتاب التّواريخ للإمام الأجلّ أبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغداديّ رضي الله عنه وأرضاه .

الأصل الرّابع عشر من كتاب التّواريخ للإمام الأجلّ أبي منصور البغداديّ رضي الله عنه في معرفة الأخيار والأيمّة والعلماء من السّلف، وبيان مراتبهم وأحكامهم، وفيه خمسة عشر مسألة .

إحداها : في التّفضيل بين الملائكة وبين الأنبياء والمؤمنين

وقد اختلفوا في ذلك، فقال جمهور أصحابنا بتفضيل كلّ واحد من الأنبياء على الملايكة، وأجازوا بأن يكون في المؤمنين من هو أفضل من الملايكة، ولم يشيروا إلى واحد منهم بهذا الحكم فيه بعينه، ولم يقل أحد من أهل الحديث بتفضيل الملايكة على الأنبياء إلاّ الحسين بن الفضل البجلي، واختلفت المعتزلة في ذلك، فذهب جمهورهم أنّ الملايكة أفضل من الأنبياء على التّفصيل، وهو لا يلزمهم بتفضيل زبانية النّار على الأنبياء وأتباعهم، وزعم[1] آخرون منهم أنّ الملايكة الّذين ليس لهم معصية أفضل من الأنبياء،

(1) في الأصل : وزعموا آخرون .

فأمّا من عصى منهم بأدنى معصية، كهاروت وماروت، فإنّ الأنبياء أفضل منهم، وهذا قول الأصمّ منهم .

وزعمت الإماميّة أنّ الأيمّة أفضل من الملايكة، وزعمت الغلاة منهم أنّ فيهم من هو أفضل من الملايكة، ويعنون أنفسهم، وقد روى[1] أصحابنا عن ابن عبّاس وأعلام الصّحابة بتفضيل قوم من المؤمنين على الملايكة، و لا اعتبار بخلاف المعتزلة .

الثانية : في إبليس اللعين، هل كان من الملايكة أم لا ؟

فقال أكثر أصحابنا مع البهشميّة[2] والأصميّة من المعتزلة أنّه كان من الجنّ، كما قال سبحانه ﴿فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلاَّ إِبْلِيسَ أَبَى أَن يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ﴾[3]، فإنّما استثناه الله تعالى من الملايكة المأمورين لأنّه كان في ذلك الوقت داخلا في جملتهم بالصّحبة معهم، فأمره معهم بالسّجود، فأبى واستكبر وكفر .

وزعم الجاحظيّة أنّه كان من الملايكة لأنّه استُثْنِي منهم، ووجب أن يكون المستثنى[4] من جنس المستثنى منه[5]، وهذا خطأ، لأنّ الله تعالى خلق إبليس من النّار، والملايكة من النّور الّذي ليس بنار، وخلق الإنسان من التّراب، وهذا دليل على أنّ جنسه غير جنس الملايكة، كما أنّ جنسه ليس من جنس النّاس في الصّفات إلاّ أن يذهب ذاهب إلى أنّه من جنس الملايكة، كما نقول

---

(1) في الأصل : وقد روي .
(2) في الأصل : العشميّة .
(3) سورة الحجر : الآيات 30 - 31 .. وقمنا بإصلاح الآية الّتي أخطأ النّاسخ في كتابتها.
(4) في الأصل : المستثني .
(5) في الأصل : المستثني منه .

نحن في الأجسام أنّه جنس واحد فيلزمه أن نقول إنّه،من النّاس أيضا، لأنّ أجسام الإنس والجنّ جنس واحد .

الثالثة : في تفضيل الأنبياء بعضهم على بعض

وكان ضرار يقول : « ليس بعضهم أفضل من بعض »، وقال أصحابنا مع أكثر الأمّة بتفضيل بعضهم على بعض، وقالوا إنّ نبيّنا صلّى الله عليه وسلّم أفضل الأنبياء، وأولو العزم من الرّسل أفضل من غير .

الرّابعة : في تفضيل الأنبياء على الأولياء

وقد أجمع أصحابنا على أنّ كلّ نبيّ أفضل من كلّ وليّ غير نبيّ، وزعمت الغلاة من الرّوافض أنّ الأيمّة أفضل من الأنبياء، وزعمت الخطابيّة منهم أنّ أبا الخطّاب أفضل من جعفر الصّادق مع كفرهم بدعواهم إلهيّة جعفر ونبوّته، وزعمت الكرّاميّة أنّ في الأولياء من يكون أفضل من الأنبياء، وادّعوا فضل زعيمهم المعروف بابن الكرّام على كثير من الصّحابة، وهذا قول لا يستحقّ صاحبه الجواب .

الخامسة : في معرفة الصّحابة من هذه الأمّة

وهم على مراتب، فأعلاهم رتبة السّابقين إلى الإسلام، وأوّل من سبق إلى الإسلام أبو بكر، ومن أهل البيت عليّ، ومن النّساء خديجة، ومن الموالي زيد بن حارثة، واختلفوا في أبي بكر وعليّ، فأكثر أصحاب التّواريخ على أنّ عليّا أسلم قبل أبي بكر بيوم، وإنّما اختلفوا في بلوغه عند قبوله الإسلام،

وأوّل من أسلم من الحبشة بلال ومن فارس[1] سلمان، ومن تميم واقد بن عبد الله، وهو أوّل مسلم قتل كافرا في دولة الإسلام، ومقتوله عمرو بن الحضرميّ، وذلك قبل حرب بدر .

الطبقة الثّانية : هم الّذين أسلموا بإسلام عمر رضي الله عنه، ويقال لهم أصحاب دار النّدوة [2]، وذلك أنّه لمّا أسلم عمر حمل رسول الله صلّى الله عليه وسلّم إلى دار النّدوة [3]، فبايعه فيها قوم من أهل مكّة .

الطبقة الثالثة : من أصحاب الهجرة الأولى[4] الّذين هاجروا إلى[5] الحبشة، وفيهم عثمان وحمزة وجعفر بن أبي طالب والزّبير بن العوّام، وطائفة كثيرة .

الطبقة الرّابعة : أصحاب العقبة الأولى الّذين هم أصحاب فلان العَقَبي .

الطبقة الخامسة : منهم أصحاب العقبة الثّانية، وأكثرهم من الأنصار .

الطبقة السّادسة : أصحاب الهجرة الّذين أدركوا رسول الله (..)[6] بقباء قبل دخول المدينة .

الطبقة السّابعة : أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بين دخوله المدينة والهجرة .

---

(1) في الأصل : ومن الفارس سليم .
(2) في الأصل : دار ندوة .
(3) في الأصل : دار ندوة .
(4) في الأصل : الأولي .
(5) في الأصل : إلي .
(6) في الأصل : كلمة غير مقروؤة .

الطبقة الثّامنة : البدريّون، وهم ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلا بعدد الرّسل من الأنبياء عليهم السّلام، وقال عليه السّلام في أهل بدر : (اِعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غُفِرَ لَكُمْ)[1].

الطبقة التّاسعة : أصحاب أحد، غير رجل منهم يقال له قُزْمان، فإنّه منافق .

الطبقة العاشرة : أصحاب الخندق، ومنهم عبد الله بن عمر .

الطّبقة الحادية عشر[2] : المهاجرة بين الخندق والحديبية .

الطبقة الثانية عشر : أصحاب بيعة الرّضوان بالحديبية عند الشّجرة .

الطبقة الثالثة عشر : المهاجرة بين الحديبية وفتح مكّة، منهم أبو هريرة وخالد بن الوليد وعمرو بن العاص وعبد الله بن عثمان بن طلحة، وآخرهم العبّاس عمّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، وقال في حقّه : (خُتِمَتْ بِكَ اَلْهِجْرَةُ كَمَا خُتِمَتْ بِي النُّبُوَّةِ)[3].

---

(1) القشيري النيسابوري، أبو الحسين مسلم - المسند الصّحيح المختصر من السّنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، ط 1 - دار طيبة - الرياض - 2006 م - الحديث رقم 2494 - كتاب فضائل الصّحابة - باب من فضائل أهل بدر وقصّة حاطب بن أبي بلتعة - ص 1166 .

(2) كذا في الأصل .

(3) حديث رواه سهل بن سعد بلفظ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم أنّه قال مخاطبا العبّاس عمّه رضي الله تعالى عنه : (اطْمَئِنَّ يَا عَمُّ ! فَإِنَّكَ خَاتَمُ الْمُهَاجِرِينَ، كَمَا أَنِّي خَاتَمُ النَبِيِّينَ فِي النُبُوَّةِ) ابن أبي حاتم، أبو محمّد عبد الرّحمن - كتاب العلل - تحقيق سعد الحميد وخالد الجريسي - ط 1 - الرياض - 2006 م - الحديث رقم 2119 - باب علل أخبار رويت في الفضائل - ج 6 - ص 404 .

الطّبقة الرّابعة عشر : الّذين أسلموا يوم فتح مكّة، و(..)[1] منهم عكرمة بن أبي جهل وصفوان بن أميّة وأبو سفيان بن الحرب[2]، وأسلم أبو سفيان بن الحرب[3] وحكيم بن حزام ليلة الفتح، فهما معدودان في هذه الطّبقة .

الطّبقة الخامسة عشر : الّذين دخلوا في دين الله أفواجا في قرب وفاة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم .

الطّبقة السّادسة عشر : صبيان أدركوا رسول الله (..)[4] وقلّت رواياتهم عنه، مثل سبطيه الحسن والحسين، و كعبد الله بن الزّبير.

الطبقة السّابعة عشر : منهم صبيان حُملوا إلى النبيّ صلّى الله عليه وسلّم عام الفتح وعام حجّة الوداع، وليست لهم روايات صحيحة، مثل محمّد بن أبي بكر والسّايب بن يزيد وعبد الله بن ثعلبة بن أبي صغير[5]، ومن هذه الطّبقة قوم ذكروا أنّهم رأوا رسول الله عليه السّلام مثل أبي طفيل وأبي جحيفة، فإنّهما رأياه في الطّواف، وعند زمزم .

فأمّا المخضرمون الّذين أدركوا الجاهليّة والإسلام ولم يُرزقوا صحبة النبيّ صلّى الله عليه وسلّم، منهم أبو عمرو سعد بن إياس الشّيباني وسويد بن غفلة الكندي وشريح بن هاني الحربي وعمرو بن ميمون الأزدي والأسود بن يزيد النّخعي ومسعود بن حراش أخو ربعي وأبو عثمان الهندي وأبو رجاء

---

(1) كلمة لم أتمكّن من قراءتها .
(2) كذا في الأصل .
(3) كذا في الأصل .
(4) في الأصل : كلمة غير مقروؤة .
(5) وفي كتاب «أصول الدّين» للبغداديّ، صفحة 205 : وعبيد الله بن ثعلبة بن أبي صعتر .

العطاردي وأبو الحلال العتكي وجبير بن نفير والأحنف بن قيس، ومن جرى مجراهم، وهؤلاء عدادهم في التّابعين رضي الله عنهم أجمعين .

السّادسة : في تفضيل الأفضل من الصّحابة

وأجمع أصحابنا على أنّ الأفضل منهم الخلفاء الرّاشدون الأربعة، ثمّ الستّة الباقون بعدهم إلى تمام العشرة أفضل من غيرهم، وهم طلحة والزبير[1] وسعد بن أبي وقّاص وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل وعبد الرّحمن بن عوف وأبو عبيدة بن الجرّاح، ثمّ البدريّون، ثمّ أصحاب أحد، ثمّ أهل بيعة الرّضوان بالحديبية .

السّابعة : في جواز إمامة المفضول

واختلفوا في ذلك، فقال شيخنا أبو الحسن[2] إنّ ذلك غير جائز، و به قالت الإماميّة، وقال القلانسيّ من أصحابنا بجواز إمامة المفضول، وبه قال الحسين بن الفضل ومحمد بن إسحاق بن خزيمة وطايفة من أصحاب الحديث، وأكثر المعتزلة .

الثّامنة : في تفضيل بعض الخلفاء الأربعة على[3] بعض

وأجمع الصّدر الأوّل على تقديم أبي بكر، واختلفوا في عثمان وعليّ رضي الله عنهما، فمن لم يجوّز إمامة المفضول فقدّم عثمان، ومن أجاز إمامة المفضول قال : لا أدري أيّهما أفضل ؟ وذكر الحسين بن الفضل أنّ عليّا أفضل .

---

(1) في الأصل : وزبير .
(2) يعني أبا الحسن الأشعري .
(3) في الأصل : علي .

التّاسعة : في ترتيب النّساء في الفضل

وفي حديث النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم في أنّ أربع من النّساء أنّهنّ سيّدات نساء العالمين، وخير نساء العالمين، وهي آسية امرأة فرعون ومريم بنت عمران وخديجة بنت خويلد وفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلّم، واختلفوا في تفضيل فاطمة على عايشة، فكان شيخنا أبو سهل محمّد بن سليمان الصّعلوكي يفضّل فاطمة على عايشة، وهذا هو الأشبه بمذهب شيخنا أبي الحسن الأشعريّ رحمه الله، وللحسين بن الفضل في ذلك رسالة مفردة، وزعمت البكريّة أنّ عايشة أفضل، والأصحّ عندنا هو الأوّل .

العاشرة : في ترتيب أيمّة الدّين في الكلام

أوّل متكلّمي أهل السّنة في علم الكلام من الصّحابة عليّ بن أبي طالب عليه السّلام لمناظرته مع الخوارج في مسايل الوعد والوعيد، ومناظرته مع القدريّة، ثمّ عبد الله بن عمر في كلامه مع القدريّة ورأيه منهم، وأوّل متكلّم من التّابعين عمر بن عبد العزيز، وله رسالة بليغة في الردّ على القدريّة، ثمّ زيد بن عليّ بن الحسين زين العابدين، وله كتاب كبير في الردّ على القدريّة من القرآن، ثمّ عليّ بن الحسين زين العابدين، ثمّ بعدهم جعفر الصّادق، وله في الكلام كتاب الردّ على البراهمة المنكرين للنبوّات، وله مسائل في باب الرُّؤية والإرادة، ثمّ بعده تلامذته الجامعين بين الفقه والكلام كالحارث بن الأسد المحاسبي وأبي عليّ الكرابيسي وحرملة والبويطي وداود بن علي الإصفهانيّ، وعلى[1] كتاب الكرابيسيّ في المقالات معوّل للمتكلّمين في

(1) في الأصل : علي .

مذاهب الخوارج، وعلى[1] كتبه في الشروط وعلل الحديث معوّل الفقهاء وحفّاظ الحديث، وعلى[2] كتب الحارث بن الأسد في الكلام والفقه والحديث معوّل المتكلّمين من أصحابنا وفقهائهم[3] وصوفيّيهم[4]، و لداود بن[5] عليّ الإصفهاني كتب كثيرة في أصول الدّين مع كثرة تصنيفه في الفقه، وكان ابن شريح[6] أبدع الجماعة في هذه العلوم كلّها، وله نقض كتاب الجاروف على نفاة النّظر، وهو أشهر من نقض ابن الرّيوندي عليهم، وأمّا تصانيفه في الفقه فالله تعالى يحصيها .

والمشهورون بعلم الكلام الحارث المحاسبيّ وعبد الله بن سعيد الذي ذمّ المعتزلة ببيانه في كتبه، وهو أخو يحيى بن سعيد القطّان وارث علم الحديث وصاحب الجرح والتّعديل، ومن تلاميذ عبد الله بن سعيد عبد العزيز المكّي الّذي فضح المعتزلة في مجلس المأمون، وتلميذه الحسين بن الفضل البجليّ صاحب الكلام والأصول والتّفسير والتّأويل، وعلى كتبه في القرآن معوّل المفسّرين، وهو الّذي أخرجه عبد الله بن طاهر مع نفسه من العراق إلى خراسان، فقال النّاس : «قد أُخرِج علم العراق كلّها إلى[7] خراسان»، و هو من تلامذة عبد الله أيضا الجنيد شيخ الصوفيّة، ولـه في التّوحيد رسالة على شرط المتكلّمين وعبارة الصّوفيّة، ثمّ بعدهم شيخ النّظر وإمام الآفاق في الجدل والتّحقيق أبو الحسن عليّ بن إسماعيل الأشعريّ الذي صار شجا في

---

(1) في الأصل : علي .
(2) في الأصل : علي .
(3) في الأصل : فقهايهم .
(4) في الأصل : صوفيهم .
(5) في الأصل : ولداود ابن .. وإضافة «عليّ الإصفهانيّ» من عندنا .
(6) في الأصل : ابن سريح .
(7) في الأصل : إلي .

حلوق القدريّة والجهميّة والنجاريّة والجسميّة والرّافضة والخوارج، وقد ملأ الدّنيا كتبه وأصحابه في عهده، وكان أبو العبّاس القلانسي الّذي ذمّ المعتزلة والنّجاريّة، والله أعلم بعدد تصانيفه .

ولو لم يكن من أصحاب الأشعريّ في عصرنا إلاّ أبا الحسن الباهلي وأبا عبد الله بن مجاهد اللّذين[1] أثمرا تلامذة هم اليوم الشّموس والأقمار والأيمّة والأبرار كالقاضي أبي بكر بن الطيّب وأبي بكر محمد بن الحسين بن فورك وأبي إسحاق إبراهيم بن محمد المهرانيّ، والحسن الرّازي، وقبلهم أبو الحسين بن محمد، وقبله شيخ الآفاق في العلوم على الخصوص والعموم أبو علي الثّقفي، على هؤلاء الّذين أدركنا عصرهم درسنا، وعلى منوالهم سبحنا في أصول الدّين، وهم لإجراء الحقّ كلّ وعلى أعدائه غلّ، رضي الله عنهم أجمعين .

الحادي عشر : في ترتيب أيمة الفقه من أهل السّنة

مضى[2] فقهاء الصّحابة رضي الله عنهم على[3] مذهب أهل السّنة والجماعة، والعشرة الّذين شهد لهم النبيّ صلّى الله عليه وسلّم بالجنّة كانوا فقهاء، وأربعة من الصّحابة تكلّموا في جميع أبواب الفقه، وهم : عليّ وزيد وابن عبّاس وابن مسعود .. وهؤلاء الأربعة متى أجمعوا في مسألة على قول، فالأمّة فيها مجمعة على[4] قولهم، غير مبتدع لا يعتبر خلافه في الفقه .

---

(1) في الأصل : ولو لم يكن من أصحاب الأشعريّ في عصرنا إلّا أبو الحسن الباهليّ وأبو عبد الله بن مجاهد اللّذان ..

(2) في الأصل : مضي .

(3) في الأصل : علي .

(4) في الأصل : علي .

وكلّ مسألة اختلف فيها هؤلاء الأربعة، فالأمّة فيها مختلفة، وكلّ مسألة انفرد فيها عليّ بقول عن ساير الصّحابة تبعه فيها ابن أبي ليلى[1] والشّعبي وعبيدة السّلماني، وكلّ مسألة انفرد فيها زيد بقول فربّما تبعه مالك والشّافعيّ في أكثره، وتبعه خارجة بن زيد لا محالة، وكلّ مسئلة انفرد فيها ابن عبّاس بقول تبعه فيها عكرمة وطاوس وسعيد بن جبير، وكلّ مسئلة انفرد فيها ابن مسعود بقول تبعه فيها علقمة والأسود و أبو ثور، فكلّ هؤلاء اتّفقوا على تضليل من خالفهم في القدر أو بقولٍ بتكفير أهل الذّنوب .

ثمّ بعدهم الفقهاء السّبعة من أهل المدينة، وهم سعيد بن المسيّب وعروة بن الزّبير[2] وخارجة بن زيد والقاسم بن محمّد بن أبي بكر وسالم بن عبد الله بن عمر وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ومحمد بن عمرو بن حزم، هؤلاء السّبعة الّذين عدّ مالك قولهم إجماعا .

ثمّ من بعدهم فقهاء بعد التّابعين مثل الأوزاعيّ والثّوريّ ومالك والشافعيّ وأبي ثور وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه الحنظليّ وداود الإصفهانيّ صاحب الظّاهر، و تلامذة هؤلاء في الفقه على سمت الحديث.

فأمّا الّذين وافقوهم في أصول الكلام وخالفوهم في فروع الأحكام، فمثل أبي ليلى[3] وأبي حنيفة، فإنّهما قالا بجميع أصولنا في الكلام في الإيمان، فإنّ أبا حنيفة قال إنّه إقرار ومعرفة، ولأبي حنيفة كتاب سمّاه بالفقه الأكبر، وقد دمّر فيه على المعتزلة، وذكر فيه قوله بخلق أعمال العباد، وأنّ الاستطاعة مع الفعل كما ذهب إليه أصحابنا، إلاّ أنّه قال يصلح للضدّين، وبه

(1) في الأصل : ليلي .
(2) في الأصل : زبير .
(3) في الأصل : ليلي .

قال القلانسيّ وشريح، فمن ادّعى[1] من المعتزلة على[2] الشّافعيّ وأبي حنيفة شيئا من الاعتزال، فكلّه افتراء عليهما.

وذكر الشّافعيّ في كتاب القياس رجوع أبي حنيفة عن قبول شهادة المعتزلة، وقال لا تُسمع أصلا البتّة، وكان مالك ردّ شهادتهم وشهادة أهل الأهواء، وهذا هو أولى بالاحتياط[3].

الثّاني عشر: في معرفة ترتيب علماء أهل السنّة في علم الحديث والإسناد

وهم جماعة من طبقات مختلفة، فمنهم في طبقة التّابعين الزّهري وسعيد بن جبير والفقهاء السّبعة من أهل المدينة، وهشام بن عروة وموسى بن عقبة معدودان في هذه الطّبقة، وكذلك أبو الزّناد عبد الله بن ذكوان معدود فيهم، وكان قد أدرك أنس بن مالك وعبد الله بن عمر وأبا أمامة بن سهل، وفي طبقة أتباع التّابعين مالك بن أنس إمام الحديث والفقه، وسفيان الثّوري إمام في الحديث والفقه، وشعبة بن الحجّاج العتكي وابن جريج[4] وسفيان ابن عيينة وعبد الله بن المبارك ويحيى بن سعيد القطّان التّميميّ.

ثمّ في الطّبقة الّتي بعدهم الشّافعيّ وأحمد بن حنبل وإسحاق[5] بن راهويه ويحيى بن معين ويحيى بن بكر التّميميّ، ونظراؤهم.

---

(1) في الأصل: ادّعي.
(2) في الأصل: علي.
(3) في الأصل: بالا بالاحتياط.
(4) في الأصل: حريح.
(5) في الأصل: اسحق.

وقد كان عبد الرحمن بن مهدي إمام عصره، وقال عليّ بن المدينيّ لا أحد أعلم منه بالحديث[1]، وقال ما رأيتُ مثل يحيى بنِ معين، ولا أحبّ أن أجيز رأي نفسه .

قال الشّافعيّ في أحمد بن حنبل خرجت من بغداد وما خلّفت بها أفقه ولا أعلم ولا أزهد من أحمد .

وأمّا عليّ بن المديني[2]، فعلى[3] كتبه معوّل أيمّة الحديث، فمنها : كتاب الأسامي والكنى، وكتاب الضّعفاء[4]، وكتاب المدلّسين، وكتاب الطّبقات، وكتاب علل المسند، وكتاب الوهم والخطإ، وكتاب قبايل العرب، وكتاب التّاريخ، وكتاب الثّقات، وكتاب اختلاف الحديث، وكتاب الأسامي الشاذّة، وكتاب تفسير غريب الحديث، وكتاب مذاهب المحدّثين .

وأمّا يحيى بن معين، فهو معروف بالجرح والتّعديل، ومنهم محمد بن اسماعيل البخاريّ، وقال محمد بن إسحاق بن خزيمة ما رأيت أحدا أعلم منه في الحديث، وله مسند الصّحيح الّذي هو عيال الأحاديث .

تمّ الكتاب بعون الملك الوهّاب

كتبه الفقير إلى الله الغنيّ

محمّد بن مولانا علاء الدّين التّوقاتي عُفي عنهما

---

(1) في الأصل : احدا اعلم منه بالحديث .

(2) في الأصل : عليّ المدينيّ .

(3) في الأصل : فعلي .

(4) في الأصل : الضعفي .

القسم الثالث

الجزء المخطوط من «تكملة الملل والنّحل»

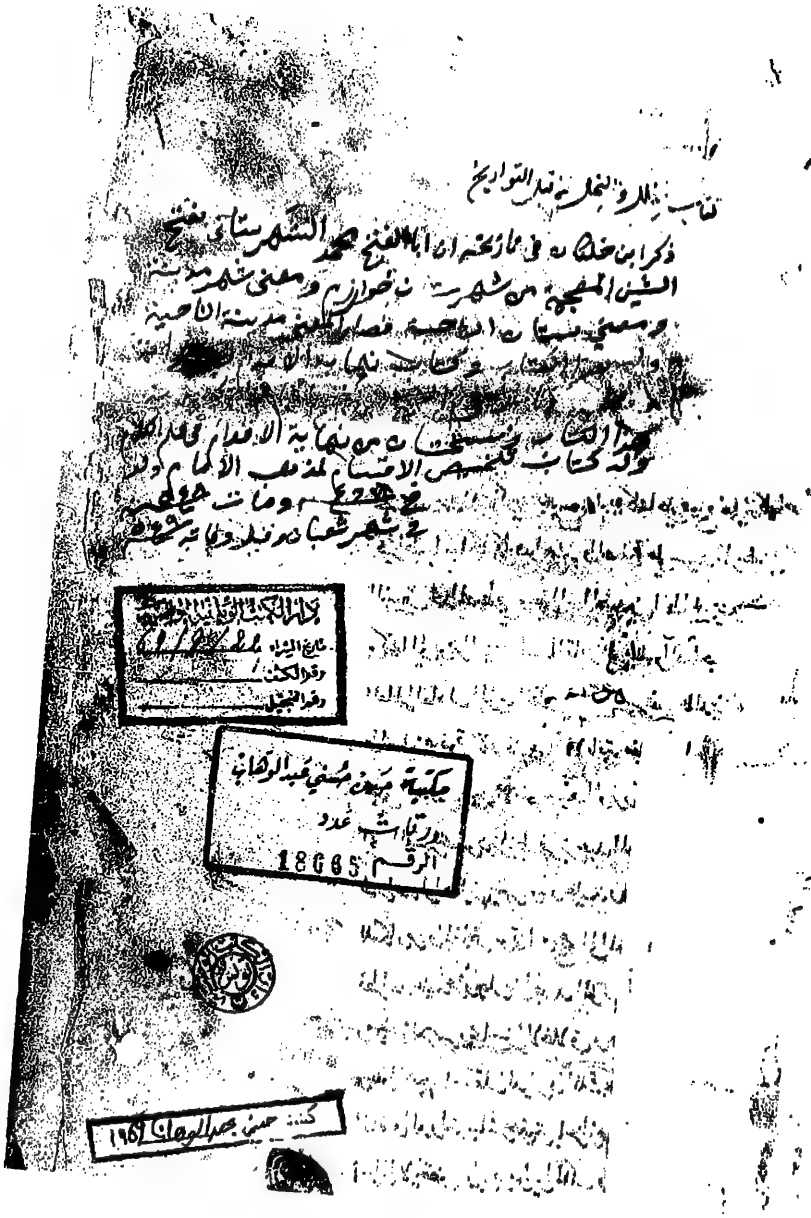
دار الكتب الوطنية
تاريخ الشراء
رقم الكتاب
رقم التسجيل
مكتبة معهد مصطفى عبد الوهاب
للمخطوطات والتراث عدد
الرقم 18685
كتبه حسين عبد الوهاب 1961

مكتبة حسن حسني عبد الوهاب
وراثة عدد
الرقم

الحمد لله حمد الشاكرين بجميع محامده كلها على جميع نعمائه كلها حمدا
كثيرا طيبا مباركا كما يحب ربنا ويرضى والصلوة على سيد المرسلين وخاتم
النبيين محمد المصطفى وعلى اله الطيبين الطاهرين صلوة دائمة
بركتها الى يوم الدين لما اقام الله تعالى لظهر الصاحب الأجل السيد
العالم العادل المؤيد المظ[illegible] نصير الدين نظام الاسلا
والمسلمين صفوة الخلافة عبدة الامامة مفيض الدولة ظهير الملة
محيي العدل مجير الامة سيد الوزراء صدر الشرق والغرب
ابي القسم محمد بن المظفر بن عبد الملك خالصة امير المؤمنين
فصار له ولاه ابن سبيل يهتدي عليه بدراق الاقبال حيث خير
للكارم والمفاخر سوقها ونهج الى المعالي والمآثر طرقها واظهرا
فطر الله عليه عز وجل من المجد المؤثل والعز الباذخ وشرف الحزم
وذكاء الطاهر من محاسن الاخلاق ولطايف الشيم واحسن الشمايل
وعلو الهمة استقل الدين والملك بعامل مطيق باعبائها قائم
الملة والدولة بمباشر حقيق باعزازهما واعلائهما فامر الدين والملة
ان لا ينقض وامر مولى الملك والدولة ان لا يدحض

مكتبة مسجد مسجدي عبد الرحمن
ورقات عدد
الرقم

وشوارده وارادان يجمع ذلك في مختصر يحوي جميع ما ذهب اليه
الذاهبون وان تحلة المتطاولون من مبدء ادم عليه السلام الى منتهى طي
العالم مرتبا على اوضح منهاج من مناهج الاستيفاء مصدقا دعوى الوفاء
وتوفيقا بين العليين وجامعا بين الصنفين فاجمع من المجلس العالي النفيس
بزهة الناظرين قد حفزني الخاطر على الجد على ما اولاني من نعمه
السابغة واسبغ علي من منته المتظاهرة حيث ترقيني من العلوم اشرفها
وان نرتها وحباني من العقايد اصحها واسنها واعطاني من الالفاظ
اشرقها واعلبها واعلمني من الاقلام اجراها وانجبها فصادفت مني غير
استحقاق وطولا محضا من غير استيجاب وارجو من رحمته الايسع
مني صالح العطايا ابدا ولا يردني في ما استنقذني منه ابدا ولا
بي بعد ذلك ان يكلني الى نفسي طرفة عين انه ولي الجميل
باكافي الشدايد يا قاضي الحوايج ما ابتدئ به فلا يعظمه وما وهبته فلا
وما منعته فلا تهتكه فوفقني لصالح الحقيقي بالقبول وقد سميت التحفة
بكتاب الملل والنحل اذ شملها جميعا وقد منعت قبل الشروع في بيانها
خمس مقدمات المقدمة الاولى في بيان اقسام العالم جملة مرسلة
المقدمة الثانية في تعليم قانون مبني عليه تعديل الفرق الاسلامية
المقدمة الثالثة في بيان اول شبهة وقعت في الخليقة بسببها وما مصدرها
ومن مظهرها المقدمة الرابعة في بيان اول شبهة وقعت في الملة الاسلامية
وكيف تشعبها ومن مصدرها ومن مظهرها المقدمة الخامسة في بيان السبب

الاعكند عنهم وقد صدلهم الجواب سنبينه هذا يا كريم فقالوا اذا
كانت الحكمة تفعل الملوك بعض هذا الفعل في هذا العالم فكيف اذا
لبسناها على ما يجب لباسها واتصلت بنا غاية الاتصال بناظرائهم
مذكورة في كتب اسطاليس وامر سيتهم اذا نظروا الى الشمس قد اشرقت
سجدوا لها وقالوا ما احسنك من نور وما ابهاك وما انورك لا بعد
الابصار ان يمتد بالنظر اليك فان كنت انت النور الاول الذي لا نور
فوقك فلك الحمد والتسبيح واياك نطلب واليك نسعى ندرك الشكنى
بقربك وانظر الي بداعك الا على فان كان فوقك واعلى منك نور اخرانت
مسئول له فضله التسبيح وهذا التمجيد لعلوه انا سعينا وتركنا جميع لذات
هذا العالم اصيرنا مثلك والحق بعالمك ويتصل بهيبتك اذا كان هذا
بهذا البهاء والجلال فكيف يكون بهاء العلة وجلالها ومجدها وكمالها
فحق لكل طالب ان يهجر جميع اللذات ويقطع الحواس بقربه ويدخل في غمار
جنده وحزبه هذا ما وجدت من مقالات اهل الفكر ونقلته على ما وجدته
فنرجع الى خلاصة النقل فاصلي الله تعالى على سيدنا محمد وآله
واصحابه وسلم حسبنا ونعم الوكيل تم الكتاب بعون الله وحسن توفيقه
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

مركتاب التواريخ للامام الاجل ابي منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي

رضي الله عنه وارضاه الاصل الرابع عشر من كتاب التواريخ للامام الاجل
ابي منصور البغدادي رضي الله عنه في معرفة الاخبار والائمة والعلماء
من السلف وبيان مراتبهم واحكامهم وفيه خمسة عشر بابا الباب الاول

في التفضيل بين الملائكة وبين الأنبياء والمؤمنين وقد اختلفوا في ذلك
فقالت جهور اصحابنا بتفضيل كل واحد من الأنبياء على الملائكة واحتجوا
بان كون في المؤمنين من هو افضل من الملائكة ولم يشيروا الى احد منهم
بهذا الحكم فيه بعينه ولم يقل احد من اهل الحديث بتفضيل الملائكة
على الانبياء الا الحسين من الفضل البجلي واختلفت المعتزلة في ذلك فذهب
جهورهم الى ان الملائكة افضل من الانبياء على التفصيل وهذا يلزم
تفضيل جماعة الناس على الانبياء واتباعهم في ذلك اخرون منهم ان
الملائكة الذين ليس لهم معصية افضل من الانبياء فاما من عصى منهم
معصية كهاروت وماروت فان الانبياء افضل منهم وهذا قول الاصم
منهم وذهب الامامية الى ان الائمة افضل من الملائكة وذهبت الغلاة
ان فيهم من هو افضل من الملائكة وينتزع انفسهم واقدر وروي عن اصحابنا
ابن عباس واعلام الصحابة تفضيل قوم من المؤمنين على الملائكة وقال
اعتبار بخلاف المعتزلة الثانية في ابليس اللعين هل كان من الملائكة ام لا
فقال اكثر اصحابنا مع العشمية والاصمية من المعتزلة انه كان من الجن كما قال
فسجد الملائكة كلهم اجمعون الا ابليس كان من الجن فانبا استثناه الله تعالى
من الملائكة المأمورين لانه كان في ذلك الوقت داخلا في جملتهم الصحبة
فاخرجهم السجود فابى واستكبر وكفر وزعم الحاحظية انه كان من الملائكة
لانه استثنى منهم وجب ان يكون المستثنى من جنس المستثنى منه وهذا
خطأ لان الله تعالى خلق ابليس من النار والملائكة من النور الذي ليس بنار

وخلق الانسان من التراب وهذا دليل على ان جنسه غير جنس الملائكة
كما ان جنسه ليس من جنس الناس في الصفات الا ان يذهب الى انه
من جنس الملائكة كما يقول بعض الاسماعيلية جنس واحد فيلزمه ان يقول
انه من الناس ايضا لان اجسام الانس والجن جنس واحد الى اثر ذلك وتفضيل
الانبياء بعضهم على بعض وكان بعض المعتزلة يقول ليس بعضهم افضل من بعض وقال
اصحابنا شيع اكثر الامة بتفضيل بعضهم على بعض وقالوا ان الانبياء صلى
الله عليهم وسلم افضل الانبياء واولو العزم من الرسل افضل من غيرهم الا
في تفضيل الانبياء على الاولياء وقد اجمع اصحابنا على ان كل
ولي غير نبي فارعث الغلاة من الرافضة ان الائمة افضل من الانبياء وارعث
الخطابية منهم ان بابا الخطاب افضل من جعفر الصادق مع كفرهم وارعث
الهيثمية جعفر ونبوته وارعث الكرامية ان في الاولياء من يكون افضل من
الانبياء وادعوا افضل زعيمهم المعروف بابن الكرام على كثير من الصحابة وهذا
قول لا يستحق صاحبه الجواب [illegible] في معرفة الصحابة من هذه الامة
هم على مراتب فاعلاهم رتبة السابقين الى الاسلام واول من سبق
الى الاسلام ابو بكر ومن اهل البيت علي ومن النساء خديجة ومن الموالي
زيد بن حارثة واختلفوا في ابي بكر وعلي فاكثر اصحاب التواريخ على ان عليا
اسلم قبل ابي بكر بيسير وانما اختلفوا في بلوغه عند قبوله الاسلام واول
من اسلم من الحبشة بلال ومن الفرس سلمان ومن تميم وائل عبد الله و
هو اول مسلم قبل كافر في دولة الاسلام ومقتوله عمرو بن الحضرمي قتله

قبل حرب بدر [illegible] هم الذين اسلموا بامر ابي بكر رضي الله
ويقال لهم اصحاب دار ندوة وذلك انه لما اسلم عمر جاء رسول الله صلى
الله عليه وسلم الى دار ندوة فبايعه فيها وهو اول من اظهر الاسلام بمكة الطبقة الثالثة
من اصحاب الهجرة الاولى الذين هاجروا الى الحبشة وهم عثمان بن عفان وجعفر
بن ابي طالب والزبير بن العوام وطائفة كثيرة الطبقة الرابعة اصحاب العقبة
الاولى الذين عمر اصحاب فلان العبدي الطبقة الخامسة منهم اصحاب العقبة
الثانية واكثرهم من الانصار الطبقة السادسة اصحاب الهجرة الذين ادركوا
رسول الله صلى الله عليه وسلم بقباء قبل دخول المدينة الطبقة السابعة اصحاب
بيعة الرضوان دخول المدينة والهجرة الطبقة الثامنة البدريون وهم ثلثمائة والبضعة
رجلا بعدد الرسل من الانبياء عليهم السلام وقال عبد الله اعلموا
ما شئتم فقد غفر لكم الطبقة التاسعة اصحاب احد غير رجل منهم يقال
له قزمان فانه من اهل النار الطبقة العاشرة اصحاب الخندق وهم من بلغ
عمره يوم الخندق المهاجرة بين الخندق والحديبية الطبقة الحادية عشرة
اصحاب بيعة الرضوان بالحديبية عند الشجرة الطبقة الثانية عشرة المهاجرة
بين الحديبية وفتح مكة منهم ابو هريرة وخالد بن الوليد وعمرو بن العاص
وعبد الله بن عثمان بن طلحة واخوه العباس عم النبي صلى الله عليه وسلم
يقال فتحت بكل الهجرة كما ختمت النبوة الطبقة الثالثة عشرة الذين
اسلموا يوم فتح مكة وبعده منهم عكرمة بن ابي جهل وصفوان بن امية وابو
سفيان بن الحرب واسلم ابو سفيان بن الحرب وحكيم بن حزام ليلة الفتح فهما

معدودة انوي في هذه الطبقة الطبقة الخامسة عشر الذين دخلوا في دين الله
أفواجا في قريب من سنتين من الهجرة صلى الله عليه وسلم الى السنة العاشرة يحيى ان
اذكر كل من روى عنه حديثا او قيل انه رآه او سمع منه شيئا مثل سعيد بن المسيب
والحسن وعبد الله بن الزبير الطبقة السابعة المتأخرة يحيى ان اذكر من الذين
النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح وعام حجة الوداع وليست لهم صحبة
صحيحة مثل محمد بن ابي بكر والسائب بن يزيد وعبد الله بن ثعلبة بن الحكم
وهذه الطبقة قوم ذكروا انهم رأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل الطفل
وابي جحيفة فانهما رأياه في الطواف وعقل رؤيته فاما المخضرمون
الذين ادركوا الجاهلية والاسلام ولم يروا النبي صلى الله عليه وسلم
فمسعود بن عمرو بن سعد بن ابي سرح العشيثاء وسويد بن غفلة الكندي ويذكر عن
قتادة الحرمي وعمرو بن ميمون الازدي والاسود بن يزيد النخعي ومسعود بن
الحكم الزرقي وابو عثمان النهدي وابو رجاء العطاردي وابو العالية الرياحي وعبيد بن
والاحنف بن قيس ومرجاي مجاهم فهؤلاء اعداد هم في التابعين رضي الله عنهم
اجمعين السادة في تفضيل الافضل من الصحابة واجمع اصحابنا على ان الافضل
بعد الخلفاء الاربعة الستة الباقون بعدهم الى تمام العشرة
الفضل من غيرهم وهم طلحة والزبير وسعد بن ابي وقاص وسعيد بن زيد بن عمرو
بن نفيل وعبد الرحمن بن عوف وابو عبيدة بن الجراح ثم البدريون ثم اصحاب
احد ثم اهل بيعة الرضوان الحديبية الصابة في عوان الامامة المفضول وقد
اختلف في ذلك فقال شيخنا ابو الحسن ان ذلك غير جائز وبه قالت الامامية

وقال القلانسي عن اصحابنا بجواز الامامة المفضول وبه قال الحسين
بن الفضل ومحمد بن الهجيم وطائفة من اصحاب الحديث واكثر
المعتزلة الا منه في تفضيل بعض الخلفاء الا ان اجمع على بعض وابي
الجبائي الا علي بقديم ابي بكر واختلفوا في عثمان وعلي رضي الله عنهما
فمن اراجح امامة المفضول فقد رجح عثمان ومن رجحان امامة المفضول قال
لا اذ دي ايضا افضل ذكر الحسين بن الفضل ان الفضائل التي افضل الامة
في ترجيح النساء في الفضل وفي حديث النبي صلى الله عليه وسلم في
من النساء انهن سيدات نساء العالمين وخير نساء العالمين مريم
اسية امراة فرعون وفاطمة بنت عمران وخديجة بنت خويلد وفاطمة
بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم واختلفوا في تفضيل فاطمة على عائشة
فكان شيخنا ابو سهل محمد بن سليمان الصعلوكي يفضل فاطمة على عائشة
وهذا هو الامشهد بمذهب شيخنا ابي الحسن الاشعري رحمه الله
للحسين بن الفضل في ذلك رسالة مفردة وزعمت البكرية ان عائشة
افضل والاصح عندنا ما هو الاول الصحابة في ترتيب الدرجات على
الكلام اول متكلمي اهل السنة في علم الكلام من الصحابة علي بن
ابي طالب عليه السلام ناظر سبع الخوارج في مسائل الوعد والوعيد
وناظر سبع القدرية مرة بعد اخرى وعرفت الكلام في العدل والتوحيد
منهم واول متكلم من التابعين حسن البصري وله مسائل مشهورة
في الرد على القدرية زيد بن علي بن الحسين زين العابدين والكتاب

كبير في الرد على القدرية من القرآن شرح علي بن الحسين بن بابويه القمي
قرأت عليه جعفر الصادق وله الكلام كتاب الرد على البراهمة المنكرين للنبوة
وله مسائل في باب الرؤية والإرادة قرأت عليه تلامذته الجابعيون
الفقيه والكلام الحارث بن أسد المحاسبي وأبي علي الكرابيسي وحرملة
والبويطي وداود بن علي الأصفهاني وعلى كتاب الكرابيسي في المقالات معول
للمتكلمين في المذاهب الحوالح وعلى كتبه في الشروط وعلى الحديث معول
الفقهاء وحفاظ الحديث وعلى كتبه الحرث بن أسد في الكلام والفقه
والحديث معول المتكلمين من أصحابنا وفقهائهم وصوفيتهم وداود بن
علي الكبير وابنه أصول الدين مع كثرة تصنيفه في الفقه وكان ابن سريج أبدع
الجماعة في هذا الفن له كتاب الرد على ابن القاص كتاب الحارث في علي نفاة النظر
والرد على من رفض الرأي والقياس عليها وله تصانيف كثيرة في الفقه فائدة
يحيى بن المشهور بمعاذ بعلم الكلام الحارث المحاسبي وعبد الله بن سعيد
الكلابي الأمر المعتزلة بيانهم في كتبنا وهو أخو يحيى بن سعيد القطان وارث
علم الحديث وصاحب الجرح والتعديل وابن تلاميذ عبد الله بن سعيد عبد
الرحمن المكي الذي فتح المدرسة في مجلس أبي عاصم وتلميذه الحسين الفضل
البلخي صاحب الكلام والأصول والتفسير والتأويل وعلى تكلة القرآن
معول المفسرين وهو الذي أخرجه عبد الله بن طاهر مع نفسه والي
إلى خراسان فقال الناس قد خرج علم العراق كلها إلى خراسان وهو
من تلامذة عبد الله بن داود الجنيد شيخ الصوفية وله في التوحيد رسالة

على شرط المتكلمين وعبادة الصفرية ثم يعبد هم شيخ الظاهرية
الاتفاق في الجدل والتحقيق ابو الحسن علي بن اسمعيل الاشعري الذي صار
شجا في حلوق القدرية والجهمية والنجارية والجبية والرافضة
الخوارج وقد الف الذي كتبه واصحابه في عهده وكان ابو العباس القلانسي
الذي ذم المعتزلة والنجارية واسد الفلهري بعده يصانفه ولم يكن
اصحاب الاشعري في عصره الا ابو الحسن الباهلي وابو عبد الله بن مجاهد
اللذان اشتهرا بالامانة هذا اليوم الشهرستاني والاثنان والاربعون والاثنان
كالقاضي ابي بكر بن الطيب وابي بكر محمد بن الحسين بن فورك وابي بكر
ابن الاخرم محمد المهراني وابو الحسن الزراري واما بهم ابو الحسين بن محمد وقبله
شيخ الاباق في العلوم على الخصوص والعموم ابو علي الثقفي
الذين اذ كنا معصرهم رحمنا وعلونا الهم تبعنا في اصول الدين
لاجراء الحوكل وعلى اعدائه غلبة على اسعهم الجمع الحادي عشر
في ترتيب ايمة الفقه من اهل السنة ما ضبي فقها الصحابة
على مذهب اهل السنة والجماعة والعشرة الذين شهد لهم بالجنة
بالجنة كانوا فقهاء واربعة من الصحابة تكلموا في جميع ابواب الفقه
وزيد ابن العباس وابن مسعود وهؤلاء الاربعة هي اجمع في مسائل
فوا الامة فيها مجمعة على قولهم غير مسئلة لم يعتبر خلافه في الفقه وكل
اختلف فيها هؤلاء الاربعة فالامة فيها مختلفة وكل مسئلة انفرد بها
علي بقول عن سائر الصحابة تبعه فيها ابن ابي ليلى والشعبي وعبد الله بن

ن كل مسئلة انفرد فيها زيد يقول فيها مذهب مالك بن انس الشافعي في اكثره
وعثمان حاجته بن زيد الحنبلي في كل مسئلة انفرد فيها ابن عباس يقول
تبعه فيها عكرمة وطاوس بن سعيد بن جبير وكل مسئلة انفرد فيها ابن مسعود
يقول تبعه فيها علقمة والاسود وابو عبيدة فكل هؤلاء اتفقوا على تضليل
من خالفهم في العدد او يقول بتكفير اهل الذنوب ثم يعدهم الفقهاء السبعة
من اهل المدينة وهم سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وخارجة بن زيد القاسم
بن محمد بن ابي بكر وسالم بن عبد الله بن عمر وابو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف
وسليمان بن يسار هؤلاء السبعة الذين عد مالك قولهم اجماعا ثم زيد هم
فقهاء التابعين مثل الاوزاعي والثوري ومالك والشافعي وابي حنيفة
واحمد بن حنبل واسحق بن راهويه الخطابي وداود الاصبهاني في صاحب
الظاهر وامثالهم فهؤلاء الذين اتفقت على ملة الحديث فاما الذين وافقوهم
في اصول الكلام وخالفوهم في فروع الاحكام فمثل ابن ابي ليلى وابي حنيفة
فانهما قالا بجميع اصولنا في الكلام في الايمان قال ابو حنيفة قال الله
اقرار ومعرفة ولابي حنيفة كتاب سماه بالفقه الاكبر اقر فيه
على المعتزلة وذكر فيه قولهم بخلق افعال العباد وان الاستطاعة مع الفعل
كما ذهب اليه اصحابنا الا انه قال يصح المصدر اوبه قال الغزالي في
شرح فمراد ابي حنيفة والمعتزلة على الشافعي ولابي حنيفة شيء من الاعتزال
افترى عليهما وذكر الشافعي في كتاب القياس رجوع ابي حنيفة عن قبول
شهادة المعتزلة وقال لا اسمع اصلا ولا ابتدع وكان لا يرد شهادة

وشهادة اهل الاهواء بمن اهوائهم على الاباء الاحتياط الثاني عشر
في معرفة ترتيب علماء اهل السنة في علم الحديث والاسناد ومراتبهم
مراتبهم مختلفة فمنهم الطبقة التابعين الزهري وسعيد بن جبير وانتهما
السبعة من اهل المدينة وهشام بن عروة وعدي بن ثابت وعدد ان
في هذه الطبقة وكذلك ابو الزناد وعجلان مولى المسيب بن رافع كان معدود فيهم و
كان قد ادرك انس بن مالك وسعيد بن عمرو بن ابا امامة بن سهل في
طبقة اتباع التابعين مالك بن انس امام الحديث والفقه وسفيان الثوري
امام في الحديث والفقه وشعبة بن الحجاج العتكي وابن جريج وسفيان بن
عيينة وعبد الله بن المبارك ويحيى بن سعيد القطان التيمي ثم في الطبقة
التي بعدهم الشافعي واحمد بن حنبل واسحق بن راهويه ويحيى بن معين ومحمد
بن بكر التميمي وانظراؤهم وقد كان عبد الرحمن بن مهدي امام عصره وقال علي
بن المديني لاحد العلم منه بالحديث وقال ما رايت مثل يحيى بن معين لا احب ان
اجيز رأي نفسه قال الشافعي في احمد بن حنبل خرجت من بغداد وما خلفت بها
افقه ولا اعلم ولا ازهد ولا اورع منه واما علي المديني فعلى كتبه معول امة الحديث
فمنها كتاب الاسامي والكنى وكتاب الضعفاء وكتاب المدلسين وكتاب الطبقات
وكتاب علل المسند وكتاب الوهم والخطا وكتاب قبائل العرب وكتاب
التاريخ وكتاب الثقات وكتاب اختلاف الحديث وكتاب الاسامي الشاذة
وكتاب تفسير غريب الحديث وكتاب مذاهب المحدثين واما يحيى بن معين
فهو صاحب الجرح والتعديل ايام منهم محمد بن اسمعيل البخاري وقال محمد

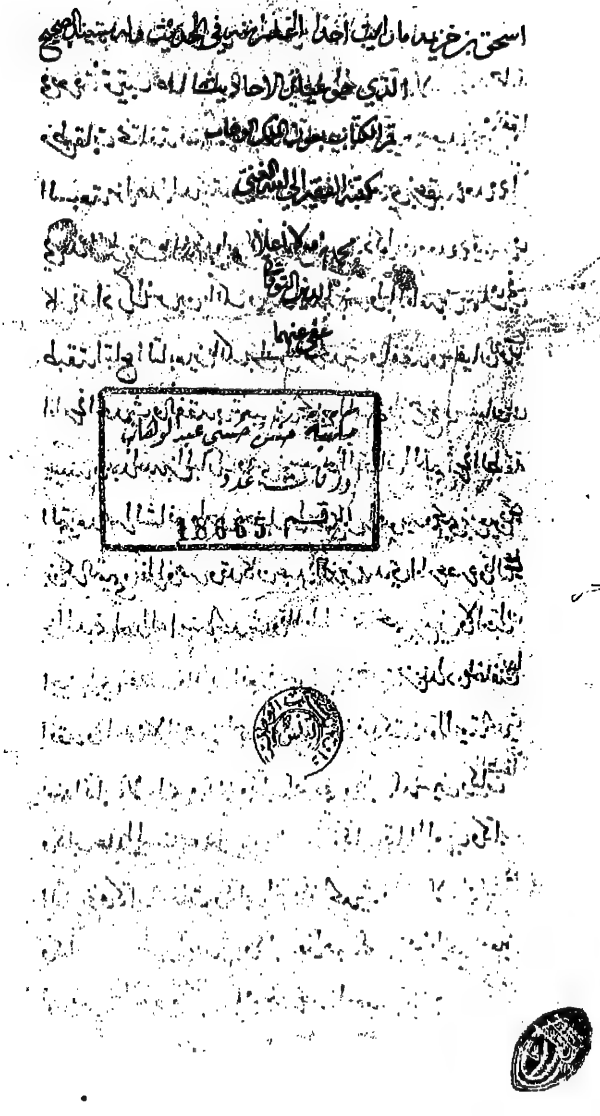

فهرس المصادر والمراجع

* **بروكلمان، كارل** – تاريخ الأدب العربيّ – أشرف على ترجمته من الألمانيّة محمود فهمي حجازي – نشر بالاشتراك بين المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم والهيئة المصريّة العامّة للكتاب – 1993 م .

* **البغدادي، إسماعيل باشا** – هديّة العارفين، أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين – طبع وكالة المعارف الجليلة – إستانبول – 1955 م – أعادت طبعه بالأوفست دار إحياء التّراث العربي – بيروت .

* **البيهقي، ظهير الدّين** – تاريخ حكماء الإسلام – حقّقه محمّد كرد علي – نشر المجمع العلمي العربي – مطبعة الترقّي – دمشق – ط 1 .

* **ابن تيميّة، تقيّ الدّين أحمد** – منهاج السنّة النبويّة في نقض كلام الشّيعة والقدريّة – تحقيق محمّد رشاد سالم – نشر جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة – ط 1 – 1406 هـ/ 1986 م .

* **الجويني، ضياء الدّين أبي المعالي** – الغياثي، غياث الأمم في التياث الظّلم – تحقيق عبد العظيم محمود الدّيب – دار المنهاج – بيروت / لبنان – جدّة / المملكة العربيّة السعوديّة – ط 3 – 1432 هـ/ 2011 م – مقدّمة الدّكتور يوسف القرضاوي .

* **ابن أبي حاتم، أبو محمّد عبد الرّحمن** – كتاب العلل – تحقيق سعد الحميد وخالد الجريسي – ط 1 – الرياض – 2006 .

* **الحافظ الذهبي، شمس الدّين** - سير أعلام النّبلاء - تحقيق مشترك - خرّج أحاديثه وأشرف عليه شعيب الأرناؤوط ومحمّد نعيم العرقسوسي - مؤسّسة الرّسالة - بيروت .

* **الحافظ الذّهبي، شمس الدّين** - العبر في خبر من غبر - حقّقه أبو هاجر محمّد السّعيد بن بسيوني زغلول - دار الكتب العلميّة - بيروت - ط 1 - 1405 هـ/ 1985 م .

* **الحموي، ياقوت** - معجم البلدان - دار صادر - بيروت - د. ت .

* **دانش پژوه، محمّد تقي** - داعي الدّعاة تاج الدّين شهرَستانه - نامهٔ استان قدس - / مجلّة رسالة القدس الرضوي- اردى بهشت وخرداد 1346 هجري شمسي - / 1967 م - عدد 26، 27 .

* **الرّازي، أبو عبد الله محمّد بن عمر**، الملقّب بفخر الدّين الرّازي - مناظرات فخر الدّين الرّازي في بلاد ما وراء النّهر - تحقيق فتح الله خليف - دار المشرق .

* **زقزوق، محمود حمدي** - محمّد بن فتح الله بدران : حياته ومؤلّفاته» - مجلّة منبر الإسلام - السّنة السّادسة والخمسون - جمادى الأولى - 1418 هـ - العدد 5 - الصّفحات 92 و 93 .

* **السّبكي، تاج الدّين** - طبقات الشّافعيّة الكبرى - تحقيق عبد الفتّاح محمد الحلو ومحمود محمّد الطناحي - دون مكان ولا تاريخ طبع .

* **السحيباني، محمد بن ناصر بن صالح** - منهج الشّهرستانيّ في كتابه الملل والنّحل : عرض وتقويم - طبع دار الوطن - الرياض .

* **الشّهرستانيّ، محمّد بن عبد الكريم** - توضيح الملل (الملل والنّحل) تأليف محمد بن عبد الكريم الشّهرستاني - ترجمة خالقداد عبّاسي -

تحقيق سيّد محمد رضا جلالي النّائيني – منشورات إقبال – ط 3 – تهران – 1361 هجري شمسي/ 1982 م .

* **الشّهرستانيّ، محمّد بن عبد الكريم** – الملل والنّحل– تحقيق محمّد بن فتح الله بدران – منشورات الشّريف الرضيّ – طبع في إيران بالأوفست عن مكتبة الأنجلو المصريّة – القاهرة – ط 2 – دون تاريخ .

* **الشّهرستانيّ – الملل والنّحل** – نشره محمّد بن فتح الله بدران – مطبعة الأزهر – القاهرة – ط 1 – 1956 م .

* **العسقلاني، ابن حجر** – لسان الميزان – تحقيق عبد الفتّاح أبو غدّة – مكتب المطبوعات الإسلاميّة – دار البشائر الإسلاميّة – بيروت – ط 1 – 1423 هـ / 2002 م .

* **فرمانيان، مهدي** – شهرستانى، سنّى اشعرى يا شيعى باطنى ؟ **مجلهٔ** هفت آسمان (مجلّة السّماوات السّبع) – خريف 1379 هجري شمسي/ 2000م .

* **القشيري النيسابوري، أبو الحسين مسلم** – المسند الصّحيح المختصر من السّنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، ط 1 – دار طيبة – الرياض – 2006 .

* **الكوثري، زاهد** – مقدّمات الإمام الكوثري – دار الثريّا – دمشق – بيروت – ط 1 – 1418 هـ / 1997 م .

* Conférence de **M . Daniel Gimaret** . in : Ecole pratique des hautes études, section des sciences religieuses . Annuaire . Tome 87, 1978 – 1979 – p 264